جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
ماجستير مراجعة الحسابات

دور استراتيجية تخفيض تكلفة المراجعة في الطلب على المراجعة المباشرة المستمرة

إعداد الطالبة
رشا زيدان
بإشراف
الدكتور علي يوسف

7-2008

البيان	رقم الصفحة
مقدمة	4
فرضيات البحث	5
طبيعة المشكلة	6
أهداف البحث	7
أهمية البحث	8
مجتمع وعينة البحث	9
الدراسات السابقة	10
التعليق على الدراسات السابقة	12
منهجية وأسلوب البحث	13
مخطط البحث	14
المبحث الأول: تقنيات وأساليب المراجعة المستمرة:	15
1-1-1- مفهوم المراجعة.	16

2-1-1- أنواع المراجعة.	**16**
1-2-1-1- المراجعة النهائية.	**16**
2-2-1-1- المراجعة المستمرة	**17**
1-1- مفهوم المراجعة وأنواعها.	**18**
1-2- مفهوم المراجعة المباشرة المستمرة.	**20**
1-3- مزايا المراجعة المباشرة المستمرة.	**21**
1-4- الخدمات التي تقدمها المراجعة المباشرة المستمرة.	**22**
1-5- الأساليب المستخدمة في عملية المراجعة المباشرة المستمرة.	**24**
1-5-1- أسلوب منهج البيانات الاختبارية (الوهمية).	**24**
1- 2-5- أسلوب المحاكاة المتوازية.	**25**
1-5-3- أسلوب الاختبار المتكامل.	**27**
1-5-4- أسلوب التتبع والملاحظة.	**27**
1-6- مراحل عملية المراجعة المباشرة المستمرة.	**28**
المبحث الثاني: بعض المفاهيم المتعلقة بالمراجعة المباشرة المستمرة:	**30**
1-2- الطلب على المراجعة المباشرة المستمرة.	**31**
1-1-2- حاجة متخذ القرار إلى تخفيض خطر المعلومات.	**31**

2-1-2- حاجة الملاك للرقابة المستمرة على الإدارة.	**33**
2-1-3- الاستجابة للآثار المهنية الجوهرية لتكنولوجيا المعلومات.	**34**
2-1-3-1- التجارة الالكترونية.	**36**
2-1-3-2- نظم التشغيل الالكتروني للبيانات.	**39**
2-1-3-3- النشر الالكتروني للقوائم المالية.	**41**
2-2- تكلفة المراجعة.	**41**
2-3- أتعاب المراجع الخارجي.	**42**
2-4- تأثير المراجعة المستمرة المباشرة على التكاليف.	**44**
2-4-1- التكاليف المباشرة.	**45**
2-4-2- تكاليف الوكالة: المخاطرة الأدبية.	**45**
المبحث الثالث: الدراسة الميدانية واختبار الفروض.	**49**
3-1- مجتمع وعينة الدراسة.	**50**
3-1-1- تحديد عينة الدراسة.	**50**
أولاً: توزع عينة الدراسة حسب المؤهل الدراسي.	**50**
ثانياً: توزع عينة الدراسة حسب التخصص.	**51**
ثالثاً: توزع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.	**51**
رابعاً: توزع عينة الدراسة حسب المؤهل المهني.	**52**
خامساً: توزع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي .	**53**
سادساً: توزع عينة الدراسة حسب الجهة يعمل بها.	**53**
3-1-2- الأسلوب والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.	**54**
3-1-3- اختبار فرضيات الدراسة.	**55**
أولاً:مدى تأثير تطبيق المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرارات. (اختبار الفرض الأول)	**55**
ثانياً: مدى تأثير تطبيق المراجعة المباشرة المستمرة على تخفيض تكاليف المراجعة. (اختبارا لفرض الثاني)	**61**
ثالثاً: نتائج الدراسة الميدانية.	**66**
المبحث الرابع: ملخص ونتائج البحث والتوصيات.	**67**
4-1- ملخص الدراسة.	**68**
4-2- نتائج البحث.	**69**
4-3- التوصيات.	**70**
قائمة المراجع.	**71**
الملاحق.	**74**

مقدمة:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين نمواً هائلاً في متغيرات بيئة الممارسة المحاسبية, وكان من أهم هذه التغيرات ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية وما ينطويان عليه من متغيرات فرعية, وكان لهذه التغيرات البيئية تأثير ملموس وجوهري على ممارسات الأعمال ومن ثم على نظام المعلومات المحاسبية, وبالضرورة على تشكيلة خدمات مراجع الحسابات.

فالمراجعة بمساعدة الحاسب الآلي أصبحت أمر شائع الاستخدام تؤدي إلى حدوث زيادة جوهرية في كفاءة المراجعة, فالتطورات التي حدثت في تكنولوجيا المعلومات مكنت الإدارة من وسهلت عملية التقرير عن مجموعة من المعلومات أكثر وضوحاً ودقة وذلك في وقت أقصر, فالإدارة الداخلية والعديد من عمليا التشغيل تعتمد بشكل متزايد على التوازن اليومي للحسابات, وتعتمد حتى على عملية التقرير المباشر الذي يتم في توقيت حقيقي مباشر.

فقد أدى ظهور التجارة الالكترونية من ناحية واعتمادها على تكنولوجيا المعلومات خاصة الإنترنيت من ناحية أخرى إلى ظهور نظم المعلومات المحاسبية الفورية, وبالتالي فقد لزم الأمر أن يتم تطوير مداخل ممارسة المراجعة الخارجية.

فطبيعة معاملات العملاء في ظل التجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات من تفرض التحول من المراجعة التقليدية إلى المراجعة المباشرة المستمرة, وإن نظام المعلومات المحاسبي أصبح غير تقليدي, أو يتم إنتاج وتوصيل المعلومات الكترونياً.

وعلى كل حال فإن قبول المراجعة المباشرة المستمرة يعتمد عما إذا كانت ممكنة أو ملائمة من الاقتصادية, أي إذا كان من الممكن تخفيض تكاليف المراجعة إلى المستويات التي تحقق تطبيقها بكفاءة.

طبيعة المشكلة:

تعتبر المراجعة المستمرة ضرورة فرضتها الحاجة لخدمة متخذي القرار نظراً لحاجتهم إلى معلومات فورية ومؤكدة, إضافة إلى حاجة المنشأة إلى تخفيض تكاليف المراجعة التقليدية وما يسببه هذا النوع من خسائر اقتصادية ناتجة عن تأجيل معالجة البيانات لفترة طويلة, إضافة إلى الارتفاع الهائل والسريع في تكاليف المراجعة الخارجية, والتي تعد إحدى المشاكل التي يواجهها عملاء المراجعة في العديد من الدول, كل هذه الأمور أدت إلى زيادة الاهتمام بمفهوم المراجعة المباشرة المستمرة.

وعلى الرغم من أن مفهوم المراجعة المستمرة هو مفهوم غير جديد إلا أن ظهور التكنولوجيا المتطورة ساهم في تطبيق المراجعة المستمرة بمفهومها الجديد , وبالتالي إلى تحقيق منافع و مزايا تكالفية للأطراف المهتمة.

على هذا تعتبر المراجعة المباشرة المستمرة تطور طبيعي لتكامل تكنولوجيا المعلومات مع عملية المراجعة, وعليه دعا المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين والمجمع الكندي للمحاسبين القانونيين إلى ضرورة البحث المستفيض لمفهوم المراجعة المباشرة المستمرة وتطبيقاتها المتعددة في مجالات المراجعة.

إذًا تتمثل القضية البحثية لهذه الدراسة في بحث أثر تطبيق المراجعة المباشرة المستمرة على تخفيض تكلفة عملية المراجعة. وأثر ذلك على الطلب على هذا النوع من المراجعة.

فرضيات البحث:

الفرض الأول:

H0: لا يؤثر تطبيق المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرار.

H1: يؤثر تطبيق المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرار.

الفرض الثاني:

H0: لا يؤثر تطبيق المراجعة المباشرة المستمرة على تخفيض تكاليف المراجعة.

H1: يؤثر تطبيق المراجعة المباشرة المستمرة على تخفيض تكاليف المراجعة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1- بيان الاتجاهات الحديثة في المراجعة في ضوء التطورات الحديثة في متغيرات تكنولوجيا المعلومات.

2- بيان الدافع لاستخدام مدخل المراجعة المباشرة المستمرة.

3- بيان أثر تطبيق المراجعة المباشرة المستمرة على تخفيض التكلفة.

4- تحديد المنافع والفوائد التي تمنحها المراجعة المباشرة المستمرة للأطراف المستفيدة من خلال نشر التقارير عبر الانترنيت.

أهمية البحث:

تعود أهمية هذا البحث إلى:

1- التغيرات التي فرضها الاقتصاد الرقمي بصورة ملحوظة على القيام بالأعمال, وطريقة توصيل المعلومات حيث تقوم أعداد متزايدة من المنظمات بأعمالها ونشر تقاريرها مباشرة عبر الانترنيت مما يستلزم من عملية المراجعة أن تتحول من نشاط أرشيفي يتم القيا به في نهاية العام إلى عملية مستمرة وعلى أساس غير متوقف.

2- اعتبار المراجعة المستمرة هي واحدة من أفضل اتجاهات التكنولوجيا الحديثة ظهرت في ميدان المحاسبة.

3- تحاول هذه الدراسة اغناء موضوع المراجعة المستمرة باعتبار هذه الدراسة عنصر هام في دراسة السياسات في مجال المحاسبة.

4- بيان أثر تطبيق المراجعة المباشرة المستمرة على سوق المراجعة.

5- بيان أحد دوافع اعتماد المراجعة المباشرة المستمرة المتمثل في تخفيض تكلفة المراجعة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مكاتب المراجعة العاملة في مدينة دمشق، والأكاديميين من الأعضاء التدريسية في جامعة دمشق، وطلاب الدراسات العليا المتخصصون في جامعة دمشق، وسيتم اختيار عينة ممثلة لهذا المجتمع بفئاته المتعددة.

أدوات ووسائل جمع وتحليل البيانات:

يعتمد الباحث على قائمة الإستبيان كأداة للحصول على البيانات المطلوبة للبحث، ولإختبار الفروض، ومن ثم تحليلها، والوصول إلى نتائج، بإستخدام برنامج SPSS (حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الإجتماعية).

الدراسات السابقة:

1- صادق حامد مصطفى, "مدخل المراجعة في ظل نظم التشغيل المباشر ذات الوقت الحقيقي", مجلة البحوث التجارية, كلية التجارة, جامعة الزقازيق, (العدد الثاني, 1996), ص ص209-247.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- يفيد مدخل المراجعة المستمرة في فحص ومراقبة أساليب القياس والتحديات المنطقية التشغيلية الرئيسية بشكل مستمر, من خلال مقارنتها مع المعايير ثم لفت انتباه المراجع نحو أية مشكلات جوهرية, ومن ثم تستحق الدراسة و الفحص.

2- أن مراقبة النظام بصفة مستمرة على أساس زمني وفقاً لمجموعة من القواعد العلمية المعتادة للحكم والتفكير والاستنتاج المنطقي يؤدي إلى تحول المراجعة التقليدية إلى مراجعة بالاستثناء والتي تعتمد في المقام الأول على إعداد التقارير بالاستثناء.

3- إن مدخل المراجعة المستمرة يستوجب تغيرات جوهرية في نظم وبرامج التشغيل والأجهزة الالكترونية, وبيئة الرقابة والسلوك الإداري, بالإضافة إلى سلوك المراجع, وكذلك طبيعة أدلة الإثبات وأنواع إجراءات المراجعة وتوقيتها.

2- شادي إبراهيم جوهرة, "دور المراجعة المستمرة في تحسين جودة المعلومات المنشورة الالكترونياً لخدمة متخذي القرارات", رسالة ماجستير في المحاسبة, كلية التجارة, جامعة الزقازيق,2006.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- وجود تأثير جوهري للمراجعة المستمرة على جودة المعلومات المنشورة الكترونياً وفقاً للخصائص التالية:

- ملائمة المعلومات.
- إمكانية الاعتماد على المعلومات.
- زمنية المعلومات.

2- يعتبر وجود التأكيد على مصداقية النظام المنتج للمعلومات و عدالة تمثيل القوائم المالية للوضع المالي للمنشأة أهم عنصرين من حيث درجة الأهمية بالنسبة لمتخذي القرارات.

3- التأثير الجوهري لمأمونية إعداد المعلومات وفقاً لنظم محاسبية يمكن الاعتماد عليها وتتمتع بشروط أمنية مناسبة على زمنية المعلومات.

التعليق على الدراسات السابقة:

عرضت الدراستين السابقتين مداخل تمكن المراجع من التأكد من أن المعلومات التي يتم الحصول عليها من نظام العميل موثوقة ويمكن الاعتماد عليها وذلك على أساس زمني, بحيث تم عرض الوسائل الكفيلة ليتمكن المراجع من تقييم مدى ملائمة الضوابط المحيطة بنظام العميل, واختيارها للكشف عن الأخطاء والتجاوزات التي قد تحدث, إلا أن هذه الدراسات لم تتعرض إلى الجانب التكاليفي المتعلق بتطبيق المراجعة المباشرة المستمرة.

منهجية وأسلوب البحث:

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي، عبر المراحل التالية:

1- ملاحظة تأثير المراجعة المستمرة على تكاليف المراجعة.

2- وضع الفرضيات التي تمثل تفسير مقترح لتلك العلاقة.

3- قام الباحث بتجميع البيانات من مجتمع البحث المحدد سابقاً، بإستخدام الإستبانة، لاختبار فروض البحث.

4- تم تحليل البيانات التي تم جمعها، بإستخدام برنامج SPSS(حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الإجتماعية)، للوصول للنتائج والتعميمات.

مخطط البحث:

المبحث الأول: تقنيات وأساليب المراجعة المستمرة:

1-1- مفهوم المراجعة وأنواعها.

1-2- مفهوم المراجعة المستمرة.

1-3- مزايا المراجعة المستمرة.

1-4- الخدمات التي تقدمها.

1-5- الأساليب المستخدمة في عملية المراجعة المستمرة.

1-6- مراحل عملية المراجعة المستمرة.

المبحث الثاني: بعض المفاهيم المتعلقة بالمراجعة المستمرة:

2-1- الطلب على المراجعة المباشرة المستمرة.

2-2- تكلفة المراجعة.

2-3- أتعاب المراجع الخارجي.

2-4- تأثير المراجعة المباشرة المستمرة على التكاليف.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

3-1- مجتمع وعينة الدراسة.

3-1-1- تحديد عينة الدراسة.

3-1-2- الأسلوب والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

3-1-3- اختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الرابع: ملخص ونتائج البحث والتوصيات.

قائمة المراجع.

الملاحق.

المبحث الأول:

تقنيات وأساليب المراجعة المستمرة:

لقد تغيرت المراجعة التقليدية الخارجية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة, ويرجع ذلك بصلة أساسية إلى التغيرات في بيئة تشغيل البيانات المحاسبية, والتي ساعدت على ظهور مفهوم المراجعة المباشرة المستمرة فتغيرت طبيعة عملية المراجعة وأدلتها و توقيتها وبالتالي ساعدت على مواجهة الطلبيات المتزايدة للمعلومات الآنية والموثوق بها.

ويتناول هذا المبحث مدخل المراجعة المباشرة المستمرة وأهم التقنيات والأساليب المتعلقة بها وذلك من خلال مايلي:

1-1- مفهوم المراجعة وأنواعها.

1-1-1- مفهوم المراجعة.

1-1-2- أنواع المراجعة.

1-1-2-1- المراجعة النهائية.

1-1-2-2- المراجعة المستمرة.

1-2- مفهوم المراجعة المباشرة المستمرة.

1-3- مزايا المراجعة المباشرة المستمرة.

1-4- الخدمات التي تقدمها المراجعة المباشرة المستمرة.

1-5- الأساليب المستخدمة في عملية المراجعة المباشرة المستمرة.

1-5-1- أسلوب منهج البيانات الاختبارية (الوهمية).

1- 2-5- أسلوب المحاكاة المتوازية.

1-5-3- أسلوب الاختبار المتكامل.

1-5-4- أسلوب التتبع والملاحظة.

6-1- مراحل عملية المراجعة المباشرة المستمرة.

1-1- مفهوم المراجعة وأنواعها:

1-1-1- مفهوم المراجعة:

للمراجعة الدور المهم في الأوساط المالية والأوساط الحكومية الاقتصادية لما توفره لها من معلومات موثوق بها, فالمستثمر يتخذ قرارات شرائه وبيعه لاستثماراته, والبنوك تتخذ قرارات إعطاء القروض والسلطات الضريبية لأغراض احتساب الدخل الخاضع للضريبة ومبلغ الضريبة وغير ذلك, كل هذه الأمور وغيرها تعتمد على معلومات جهزت أو حضرت من قبل جهات معينة, هذه الجهات ربما تتعارض مصالحها مع مصالح الجهات المستفيدة من هذه المعلومات, ولهذا نشأة الحاجة إلى خدمة المراجع المستقل والمحايد هذا الشخص الذي سيقوم بإعلام الأطراف الأخرى أن كانت هذه البيانات والمعلومات المالية تمثل باعتدال أو بوضوح ومن جميع جوانبها المادية المركز المالي كما هو بتاريخ معين.

وكما نرى أن المراجعة هي وبصورة رئيسية عملية فحص للمعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها أو حجمها أو شكلها القانوني, وقد عرف اتحاد المحاسبين الأمريكيين التدقيق بأنه :إجراءات أو منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات (الأرصدة) الاقتصادية و الأحداث وتقييمها بصورة موضوعية, لتحديد درجة العلاقة بيت هذه الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين[1].

وهكذا نرى أن مهنة المراجعة تعتبر من المهن التي تحتاج إلى ثقة المستفيدين من خدماتها بشكل خاص وثقة المجتمع بشكل عام كمهنة مناط بها الحكم على مدى عدالة القوائم المالية للمنشاة المختلفة.

2-1-1- أنواع المراجعة:

[1] د. هادي التميمي, **مدخل إلى التدقيق**, (الطبعة الثالثة؛ عمان: دار وائل للنشر, 2006), ص20.

بسبب اختلاف أحجام المنشآت وتباين نشاطها وتعدد أشكالها القانونية وتنوع المهمة التي يكلف بها المراجع, أدى إلى جعل المراجعة تختلف باختلاف النواحي والزوايا التي ينظر إليها منها وف هذا البحث سوف نعرض نوعي المراجعة من حيث الزمن وتقسم إلى:

1- مراجعة نهائية.

2- مراجعة مستمرة.

1-2-1-1- المراجعة النهائية[2]:

وهي المراجعة التي تبدأ بعد انتهاء إدارة الحسابات من أعمالها وإعداد القوائم والحسابات الختامية.

وفي الغالب يتفرغ المراجع أو بعض مساعديه فترة زمنية معينة (أسبوع أو أسبوعين) بعد انتهاء السنة المالية للشركة ليتولى خلالهما فحص ومراجعة حسابات وعمليات الشركة للتأكد من أن ما تحقق من نتائج يعبر تعبيراً صادقاً عما أنجز من أعمال, ويقوم بعد ذلك بإعداد تقرير المراجعة المطلوب منه.

مزاياها:

تحقق المراجعة النهائية مزايا معينة بالنسبة للأطراف المختلفة من أهمها مايلي:

1- يفضلها الكثير من المراجعين الذين يتعاملون مع العديد من المنشاة والشركات بما لا يتوافر لديه الوقت الكافي على مدار السنة لممارسة أسلوب المراجعة المستمرة.

2- يفضلها المراجع لأنها عملية واقعية وتتيح له الفرص لتنسيق الوقت بينه وبين مساعديه.

3- تصلح لمراجعة عمليات وحسابات المنشأة صغيرة الحجم والتي لا تستغرق وقتاً طويلاً.

---

[2] د. كمال مصطفى الدهراوي, د. محمد السيد سرايا, **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**, (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث, 2006), ص ص194-195.

4- تقضي إلى حد كبير على حالات التلاعب أو التغير التي قد تتم أو ترتكب في حالة المراجعة المستمرة, لأن المراجعة تتم بع انتهاء جميع العمليات وإعداد القوائم و الحسابات الختامية النهائية.

5- يفضلها المراجع في حالة قيامها بتقييم نظام الرقابة الداخلية في المنشأة واطمئنانه إلى أنه نظام قوي وجيد خاصة مع وجود إدارة فعالة للمراجعة الداخلية.

عيوبها[3]:

من أهم المشاكل والعيوب التي تواجه هذه الطريقة من المراجعة:

1- تعد مراجعة غير شاملة في الغالب لان المراجع عادة يختار عينات من كذا نوع من العمليات ويترك باقي العمليات دون مراجعة.

2- لا تصلح للمنشأة كبيرة الحجم فقد تستغرق المراجعة وقتاً طويلاً يزيد عن الحدود المتعارف عليها, وبالتالي إلى ضيق المواعيد المقررة لتقديم الحسابات الختامية والميزانية العمومية لمصلحة الضرائب أو إلى الجمعية العمومية للمساهمين وذلك لضيق الفترة التي يتعين على المراجع إتمام عمله فيها.

3- يغلب عليها الأسلوب العلاجي وليس الوقائي لأنها تعمل على كشف الأخطاء أو الانحرافات بعد وقوعها فعلاً وبعد انتهاء السنة المالية.

2-2-1-1- المراجعة المستمرة[4] :

وهي التي يتم فيها العمل والفحص أثناء السنة وذلك سواء كانت بطريقة منتظمة أو غير منتظمة خلال الفترة المحاسبية وهذا النوع من المراجعة يتناسب مع المنشاة التي تتميز بكبر حجمها وعملياتها المعقدة.

مزاياها:

1- تساعد المراجعة المستمرة على زيادة نطاق الفحص وتفصيلاته.

---

[3] د. محمد السيد سرايا, **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل: الإطار النظري- المعايير والقواعد**, (الطبعة الأولى؛ الإسكندرية: المكتب الاجتماعي الحديث, 2007), ص46.

[4] د. يوسف محمد جربوع, **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**, (عمان: مؤسسة الوراق, 2007), ص16.

2- تعمل هذه المراجعة على اكتشاف الأخطاء أو التلاعب بطريقة سريعة, مما يؤدي إلى انخفاض احتمالات التلاعب والأخطاء بسبب تردد المراجع وموظفيه على المنشأة بطريقة مستمرة أثناء الفترة المحاسبية كما تعمل هذه الطريقة على تصحيح الأخطاء أول بأول وتقلل من فرص التلاعب.
3- تؤدي استخدام المراجعة المستمرة إلى انجاز أعمال الحسابات أول بأول وذلك لتمكين المراجع من القيام بعملية الفحص بعد ذلك مباشرة.
4- تساعد المراجعة المستمرة على الانتهاء من عملية الفحص بعد انتهاء السنة المالية بفترة وجيزة مما يساعد على العرض المبكر للحسابات الختامية والميزانية العمومية.
5- المساعدة على انتشار عمل المراجعة والفحص والمتابعة داخل مكاتب المراجعة على مدى السنة المالية مما يتيح فرصة التدريب والتعليم بالنسبة للعاملين في هذه المكاتب من المراجعين حديثي العهد بالمراجعة أو حديثي التخرج.

عيوبها[5] :

1- قد يحدث نوع من التلاعب بعد أن ينتهي المراجع من مراجعته حيث من الطبيعي في ظل هذه الحالة ألا يقوم المراجع بمراجعة ما قام بمراجعته مرة أخرى.
2- قد يؤدي تردد المراجع على المنشأة بصفة دائمة و مستمرة لفحص ماتم ومراجعة الأعمال إلى ارتباك العمل بين العاملين في المنشأة خاصة إذا قام بزيارتها في أوقات غير مناسبة.
3- كثرة تردد المراجع على المنشأة بصفة مستمرة قد تنشئ نوع معين من علاقات الصداقة بين المراجع ومساعديه وبين العاملين في المنشأة مما قد يؤثر في بعض الأحيان على مبدأ أو صفة الحياد التي يجب أن يتمتع بها.

---

[5] د. كمال مصطفى الدهراوي, د. محمد السيد سرايا, **مرجع سبق ذكره,** ص ص193-194.

2-1- مفهوم المراجعة المباشرة المستمرة:

نظراً لما تعانيه المنشأة من خسائر اقتصادية ناتجة من تجميع البيانات للمراجعة بعد فترة طويلة من تسجيل الأحداث الاقتصادية وغالبا ما يكون متأخراً بدرجة لا تمكن الشركة محل المراجعة من منع الخسارة الاقتصادية, لم تعد وظيفة إبداء الرأي بشكلها التقليدي مناسبة لمنع وقوع الأخطاء أو التقليل من احتمال وقوعها[6], مما شكل ذلك تهديداً لقابلية الاستمرار الاقتصادي للمراجعة التقليدية.

ونظراً للطلب المتزايد للمستفيدين من خدمة المراجعة على المعلومات الآنية والموثوق بها, فإننا نرى أن التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا في الآونة الاخيرى غير من طبيعة عملية المراجعة وأدلتها و توقيتها وبالتالي ساعدت على مواجهة هذه الطلبيات المتزايدة لهذه المعلومات, فلم تعد القوائم المالية المعدة على أساس معلومات تاريخية والتي تتاح بشكل سنوي أو ربع سنوي ذات أهمية بالنسبة للقرارات المتخذة من قبل المستخدمين, وعليه كان ظهور المراجعة المستمرة بمفهومها الجديد.

وفي عام 1999م بدأ كل من معهد المحاسبين الأمريكي ((AICPA ومعهد المحاسبين القانونيين الكندي ((CICAT في إعداد مشروع مهني حول المراجعة المستمرة مشيرين إلى بعض الإرشادات التي يجب على مراجع الحسابات أن يأخذها في الاعتبار في ظل تعاملاته مع العملاء في البيئة الالكترونية والتي تختلف عن البيئة الالكترونية والتي تختلف عن البيئة التقليدية. وتعرف المراجعة المستمرة على إنها منهج يمكن المحاسبون القانونيون من تقديم توكيدات مكتوبة وليس رأياً حول موضوع المراجعة التي تقع تحت مسئولية إدارة الشركة (العميل), وتقدم التوكيدات من خلال أشكال مختلفة من تقارير المراجعة للمساهمين والإدارة والعملاء المحتملين

---

[6] صادق حامد مصطفى, "مدخل المراجعة في ظل نظم التشغيل المباشر ذات الوقت الحقيقي", **مجلة البحوث التجارية**, كلية التجارة, جامعة الزقازيق, (العدد الثاني, 1996), ص220.

وذلك بشكل فوري أو بعد فترة قصيرة من وقوع الأحداث ذات العلاقة بموضوع المراجعة[7].

من خلال هذا التعريف نرى أن المراجعة المستمرة هي مراجعة خارجية يقوم بها المراجع الخارجي للتأكيد على المعلومات الواردة في القوائم المالية وإصدار تقارير مباشرة أو بعد فترة زمنية قصيرة من وقوع الأحداث وبشكل مستمر لتلبية احتياجات مستخدمي القرارات, وذلك عن طريق نشر هذه التقارير عبر شبكة الانترنيت مما استلزم إحداث تغيرات في بيئة التشغيل الالكتروني وبالتالي إلى توقيت عملية المراجعة وطبيعة أدلتها.

يقوم مدخل المراجعة المستمرة على مراقبة وتحليل تدفق البيانات خلال النظام على نحو مستمر (مثلاً بصفة يومية) وذلك باستخدام مجموعة معرفة من قواعد المراجع. وسوف تحدث الاستثناءات عن هذه القواعد علامات إنذار(ضوء أحمر) بقصد لفت انتباه المراجع نحو أي تدهور أو أمور شاذة (غش, تلاعب, إساءة عرض) أو مخالفات بالنظام محل المراجعة, وتعتبر عملية المراجعة المستمرة أسلوباً للفحص التحليلي حيث يسمح تحليل النظام بصفة مستمرة, بأن يحسن المراجع بؤرة ونطاق المراجعة, إضافة إلى أنه يمكن اعتبار عملية المراجعة المستمرة بمثابة نوع أعلى للرقابة هدفه مراقبة وتقييم كفاية وفعالية إجراءات الالتزام, وذلك إما بشكل مباشر عن طريق البحث عن التوقيعات الالكترونية, أو غير مباشر بواسطة الفحص الدقيق لوقوع أنماط أو أحداث محددة[8].

3-1- مزايا المراجعة المباشرة المستمرة[9]:

نظراً للطبيعة المميزة للمراجعة المستمرة ومقارنة بكل من النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات من ناحية والخدمات المهنية المستحدثة في مواجهة تكنولوجيا المعلومات

---

[7] د. عبيد بن سعد المطيري, "التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة", **المجلة العلمية لكلية التجارة**, جامعة الأزهر, (العدد 28, 2003), ص212.

[8] د. صادق حامد مصطفى, **مرجع سبق ذكره**, ص221.

[9] د. أحمد محمد نور, د.حسين أحمد عبيد, د. شحاتة السيد شحاتة, **مراجعة الحسابات**, (الإسكندرية: الدار الجامعية, 2007), ص ص338-339.

مثل الخدمات الاستشارية والتأكيد والثقة في موقع الشركة على الانترنيت من ناحية أخرى, فإن المراجعة المستمرة تتميز بمايلي:

1- أن المراجعة المستمرة مراجعة فورية مستمرة للنظم غير الورقية والتبادل الالكتروني للبيانات.
2- المراجعة اليدوية أو المراجعة حول الحاسب غير مناسبة في ظل نظم المحاسبة الفورية حيث مستندات المعاملات أما لم تعد موجودة بالمرة أو يتم تخزينها الكترونياً.
3- تساعد المراجعة المستمرة على تخفيض تكلفة أداء أعمال المراجعة.
4- تؤدي المراجعة المستمرة إلى زيادة جودة مراجعة القوائم المالية لأنها تسمح لمراقب الحسابات بأن يولي اهتماماً أكبر لكل من الإلمام بطبيعة نشاط وأعمال وصناعة عميله من ناحية, وهيكل الرقابة الداخلية لديه من ناحية أخرى.
5- المراجعة المستمرة هي أفضل المداخل لتخطيط وتنفيذ برنامج مراجعة مستمرة لمواقع الشركات على الانترنيت, باعتبارها أهم أدوات تكنولوجيا المعلومات استخداماً في توصيل المعلومات المحاسبية الفورية في المستقبل المنظور.

4-1- الخدمات التي تقدمها المراجعة المباشرة المستمرة[10]:

قام المجمع الكندي و من بعده المجمع الأمريكي بتشكيل لجنة يرأسها Richard Wood لدراسة المراجعة المستمرة CA, و قد قدمت اللجنة تقريرها في ديسمبر 1998بعنوان "المراجعة المستمرة: تقرير بحثي 1999", وناقش هذا التقرير طبيعة و مجال و أساسيات المراجعة المستمرة و الهدف منها, و من ثم تعامل التقرير مع المراجعة المستمرة الأكثر تعقيدا, و وصل التقرير إلى مجموعة من الاستنتاجات,

[10] الكساندر كوجان, ايفرام سوديت, مايكلوس فاسرهيلاي, "المراجعة المباشرة المستمرة: التطور", **مجلة نظم المعلومات,** (كلية الإدارة, 2002), ص ص6-7.

حيث يقول التقرير: " ناقشت هذه الدراسة الإطار المفاهيمي للمراجعة المستمرة بشكل عام و وصفا لبعض القضايا المهمة التي سيكون هناك حاجة لتحديدها عند تقديم خدمات مثل هذا النوع من المراجعة, و إذا كان يمكن التغلب على بعض العقبات المهمة المرتبطة بالمراجعة المستمرة, فإنه قد توجد أنواع متعددة من المشاكل التابعة تتعلق بما هي القيمة الجوهرية التي يمكن أن يضيفها المراجع للمنشأة من خلال أداءه للمراجعة المستمرة". و يقدم التقرير أمثلة عن الخدمات المحتملة للمراجعة المستمرة, نلخصها فيما يلي:

1 – في مجال التجارة الإلكترونية Electronic commerce:

- ضمان مستمرعن موثوقية وسلامة (نزاهة) و دفع صفقات التجارة الإلكترونية و ذلك بالاتصال مع خدمات ضمان صدق الويب Web المصدق عليها من قبل المجمعين الأمريكي AICPA و الكندي CICA للمحاسبين القانونين.
- ضمان مستمر عن أساليب الرقابة على نظم التجارة الإلكترونية.
- ضمان مستمر عن الالتزام بتعهدات الدين.
- ضمان مستمر يتعلق بمدى السرية على مواقع الويب Web التي تحتوي على تقارير عن المعلومات المتعلقة باتخاذ القرارات المهمة.
- ضمان مستمر عن فعالية أساليب الرقابة على قواعد البيانات التي يمكن الوصول إليها من قبل أي فرد للتجارة لإلكترونية و الأغراض الأخرى.
- ضمان مستمر عن وقت التسليم و جودة المنتجات المباعة.
- ضمان مستمر عن الوضع المتعلق باستمرارية المنشأة.

2 – في مجال المعلومات المالية التقليدية Traditional financia information:

- ضمان مستمر عن معلومات مالية معينة مثل مستويات المخزون, أرصدة الحسابات المدينة, عمر الحسابات الدائنة و قيمها, و الديون الأخرى.
- ضمان مستمر عن قيم وحدة الاعتماد المالي المتبادل, تتضمن ضمان عن كفاءة الرقابة على النظام الموحد Unit-holder System.
- مراجعة مستمرة للقوائم المالية.

- ضمان مستمر عن التقديرات و الاحتياطيات.

3- في مجال المعلومات التسويقية Marketing information:

- ضمان مستمر عن المعلومات التسويقية مثل مبيعات منتج جديد من قبل بائع برامج الحاسب الآلي Software Vendor.
- ضمان مستمر يتعلق بتصنيف وسائل الإعلامMedia Rating , و مهاجمي مواقع الويب Web, و عمليات تنزيل Downloads العناوين و البيانات من على شبكة الويب.

4 - أنواع أخرى من المعلومات:

- ضمان مستمر عن معدلات انبعاث التلوث.
- ضمان مستمر عن أية مؤشرات أساسية عن أداء للمنشأة والتي قد تستخدم الرسوم و الأشكال .

1-5- الأساليب المستخدمة في عملية المراجعة المستمرة:

1-5-1- أسلوب منهج البيانات الاختبارية (الوهمية):

يقوم المراجع هنا باختبار البيانات في نظام الحاسوب لدى عملائه, ويكون الهدف من

ذلك هو تحديد ما إذا كانت برامج الحاسوب لدى عملائه يمكن أن تشغل بصورة صحيحة العمليات المالية النظامية وغير النظامية, ولتحقيق هذا الهدف يقوم المراجع بإنشاء أنواع مختلفة من العمليات المالية التي يتم تشغيلها تحت أشرافه باستخدام برنامج الحاسوب للعملاء من خلال أجهزة التشغيل الحاسوبية للبيانات الخاصة بهؤلاء العملاء للعمليات النظامية وغير النظامية, وذلك لتحديد ما إذا كانت برامج الحاسوب لدى العملاء متلائمة مع أنواع مختلفة من البيانات. وفي هذه الحالة يكون المراجع على علم بكامل الأخطاء والمخالفات التي توجد في

البيانات الاختبارية من خلال قيامه باختبار قائمة الأخطاء و تفصيلات المخرجات الناتجة عن البيانات الاختبارية[11].

ويعد منهج البيانات الاختبارية منهجاً مفيداً لتقييم مدى قيام أنظمة العملاء بتشغيل البيانات ومدى توفر الرقابة بخصوص الأخطاء والمخالفات.

وعلى العموم هناك بعض الصعوبات التي يجب التغلب عليها قبل استخدام منهج البيانات الاختبارية و هذه الصعوبات تتمثل بما يلي[12]:

1- احتواء البيانات الاختبارية على الحالات المناسبة التي يرغب المراجع في اختبارها كافة أي ضرورة توفر قدر معقول من المهارة عند وضع البيانات التي سيتم اختبارها.

2- تماثل البرامج التي يتم اختبارها عند استخدام المراجع للبيانات الاختبارية مع تلك

البرامج المستخدمة من العملاء خلال العام ويعد هذا المنهج مكلفاً ومستهلكاً للوقت لذلك فإن وجود رقابة داخلية خاصة بإجراء تعديلات ببرنامج الحاسوب تعد وسيلة أكثر واقعية.

3- حذف البيانات الاختبارية من سجلات العملاء يعتبر أمراً ضرورياً إذا كان البرنامج الذي يتم اختبار هو الخاص بتحديث ملف رئيسي إذ أنه من غير الممكن ترك عمليات مالية اختبارية وهمية بشكل دائم في هذا الملف.

نرى من خلال هذا الأسلوب أنه غير مكلف وسريع وبسيط كما أنه لا يتطلب توفر خبرة كافية من قبل المراجع.

1- 2-5- أسلوب المحاكاة المتوازية[13] :

---

[11] الفين أريتز, جيمس لويك, **المراجعة مدخل متكامل**, ترجمة د. محمد مجمد عبد القادر الديسطى, (الطبعة السابعة؛ الرياض: دار المريخ, 2000), ص ص 699-700.

[12] د.علي حاج بكري, **أصول المراجعة**, (حلب: منشورات جامعة حلب, 2004), ص246.

[13] الفين أريتز, جيمس لويك, **مرجع سبق ذكره**, ص ص702-703.

يتطلب أسلوب المحاكاة المتوازية قيام المراجع بكتابة برنامج للحاسوب يتم من خلال
تكرار جزء من النظام المطبق لدى العملاء. فمثلاً يرغب المراجع في جمع جدول
أرصدة المدينين لدى أحد العملاء والموجود على شكل قابل للقراءة بواسطة الحاسوب فقط بحيث يمكن تشغيل الملف الرئيسي للعميل على حاسوب المراجع أو حاسوب العميل نفسه باستخدام برنامج الحاسوب الذي وضعه المراجع ويقوم المراجع بعد ذلك بمقارنة إجمالي الناتج عن الحاسوب مع إجمالي الأستاذ العام.
ويتم استخدام أسلوب المحاكاة المتوازية استخداماً رئيسياَ لتسهيل الاختبار الأساسي لأرصدة الحسابات لدى العملاء وعند استخدام هذا الأسلوب يوجد العديد من العوامل أو الخطوات الأساسية التي يجب الإشارة إليها وهي:

1-التكلفة: ترتبط هذه التكلفة بدرجة تعقد العمليات الحسابية لدى العملاء وعلى
كمية البيانات التي سيتم تشغيلها.

2-الشمول: يمكن تصميم المحاكاة المتوازية على عينة محددة من البيانات وليس
على كامل البيانات.

3- التركيز على الاستثناء: تعتمد المحاكاة المتوازية على مبدأ الاستثناء أي على
بعض العمليات أو الحسابات أو الأرصدة المراد اختبارها أو المشكوك في أمرها .

4- تحديد الهدف: يحدد تحديدا سابقاً الهدف أو الغرض من الاختبار المراد إجراءه حتى يمكن التوصل إلى النتيجة المطلوبة.

5- تصميم التطبيق: يتضمن هذا التصميم الأمور التالية:

أ- التعريف بملفات البيانات العملاء وكل المعلومات المتعلقة لها للوصول إلى البيانات المطلوبة.

ب- تصميم الصيغ ومضمون تقارير البرامج المراجعة العامة للحاسوب التي يعدها

المراجع لتحقيق ما أمكن من الفائدة.

ج- وضع منهج منطقي لاستخلاص البيانات التي يتم التوصل إليها من دفاتر العملاء ومعالجتها.

6- الترميز: أي ترميز نتائج التصميم التطبيق في قائمة عمل بواسطة المراجع

وبلغة مبسطة لبرامج المراجعة العامة وبالتالي إعطاء أمر للحاسوب بما يجب

عليه فعله بملفات العملاء لتحقيق الأهداف.

7- الإدخال من خلال لوحة المفاتيح: أي إدخال قائمة العمل بواسطة لوحة المفاتيح

إلى الحاسوب مع كل من البرامج العامة للحاسوب وملفات البيانات الخاصة بالعملاء.

3-5-1- أسلوب الاختبار المتكامل[14]:

يعتبر أسلوب الاختبار المتكامل امتدادا لمدخل البيانات الاختيارية وفيه يقوم المراجع

بإنشاء وحدة وهمية يمكن أن تكون قسم أو زبون أو عامل أو مورد وهمي ... الخ حيث يقوم بإدماجها ضمن ملفات المنشأة.

---

[14] عبدو حمادة, "دور المراجعة الداخلية في رفع كفاءة المعلومات المحاسبية في بيئة الحاسوب", **رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة,** كلية التجارة, جامعة حلب, 2002, ص78.

وخلال العام يقوم المراجع بإدخال عمليات افتراضية لتلك الوحدة الوهمية، ويتم تشغيلها مع عمليات المنشأة الفعلية وتتم مراجعة الوحدة الوهمية على مدار العام وفي أوقات مختلفة، وفي أي انحراف عن النتائج المحددة مسبقا يشير إلى وجود تلاعب أو غش أو على الأقل أخطاء في النظام الحاسوبي.

نرى من هذا الأسلوب أنه يتميز بأن عملية المراجعة تتم بشكل مستمر خلال الفترة

المحاسبية وبنفس البرامج المستخدمة في عمليات التشغيل العادية وذلك بدء من البيانات الأولي حتى النتائج النهائية، إلا أنه يتطلب ضرورة توفير الخبرة الكافية لدى المراجع في مجال الحواسيب، كما أن المشكلة الأساسية فيه تتمثل في عملية فصل نتائج بيانات التشغيل الاختباري عن نتائج تشغيل البيانات الفعلية حيث يقوم المراجع

بهذا الفصل من خلال إجراء بعض القيود العكسية.

4-5-1- أسلوب التتبع والملاحظة:

يعتبر هذا الأسلوب امتدادا لأسلوب الاختبار المتكامل حيث يتم اختيار بيانات الاختبار من ضمن البيانات الفعلية للعمليات مع وضع علامات مميزة لهذه البيانات وتتبع نتائج تشغيلها عند كل نقطة من البيانات الفعلية وتتمثل البينة الأساسية لهذا الأسلوب في أنه يستخدم البيانات الفعلية للمنشأة من تجنب استخدام القيود العكسية وبالتالي تجنب المشاكل التي قد تنجم عنها لدى فصلها، وتزداد كفاءة هذا الأسلوب إذا تم تدعيمه ببعض البيانات الاختبارية الخاطئة أو غير العادية لاختبار الحالات الخاصة أثناء عمليات التشغيل، إلا أن المشكلة تنحصر في تحديد مجموعة البيانات التي يتم وضع العلامات المميزة لها كما أنه لا يوجد ضمان لاختبار كل البرامج التي يقوم عليها النظام الحاسوبي وحتى البرامج التي يتم اختبارها لا يوجد ضمان باختبار كل أجزاء هذه البرامج بما في ذلك البرامج الفرعية للتحقق من قابليتها للتشغيل.

استناداً لما تم عرضه من الأساليب السابقة, نرى ضرورة استخدام أكثر من أسلوب من الأساليب السابقة وذلك نظرا لعدم إمكانية الاعتماد على أي منها بمفرده كما أن إشراك المراجع في مرحلة تصميم النظام سيمكن من إجراء المراجعة المستمرة وفرض الرقابة المحكمة على النظام من بداية تشغيله والتعرف على أوجه القصور فيه, كم أنه يجب اختيار أسلوب المراجعة الأكثر ملائمة لأداء عملية المراجعة بجودة مرتفعة دون الإخلال باعتبارات التكلفة.

6-1- مراحل عملية المراجعة المباشرة المستمرة:

أصبحت أنظمة إدارة قواعد البيانات أمراً شائعاً للاستخدام في معالجة بيانات المنشأة حيث تحفظ البيانات بعدة نسخ في قاعدة البيانات بنفس الهيكلة أو البنية المنطقية, وقد يتم تشغيلها في نفس الوقت و/أو في كثير من المواقع المختلفة وتدعم هذه النظم التشغيل المباشر والتشغيل بالدفعات للبيانات [15].

تبدأ عملية المراجعة بقبول المهمة وإرسال كتاب الارتباط بعدها يقوم المراجع بالحصول على معلومات تؤهله لمراجعة عمل جديد أو تحديث معلوماته إذا كان عميلاً مستمراً يبدأ بعدها بالتخطيط لعملية المراجعة وذلك بتحديده الاستراتيجيات الشاملة لعملية المراجعة من تحديده لطبيعة الاختبارات وتوقيتها وتكون عملية التخطيط هذه بعد فهم المراجع لطبيعة نشاط العميل بشكل جيد[16], وفقاً لمعايير المراجعة يجب على مراجع الحسابات أن يقوم أولاً باختبارات مدى الالتزام ثم يقوم ثانياً بأداء اختبارات الجوهرية وفقاً لنتائج اختبارات مدى الالتزام. إلا أنه وفي ظل المراجعة المستمرة يتم أداء اختبارات الالتزام والاختبارات الجوهرية في آن واحد هذا الأسلوب من الاختبارات يطلق عليه اختبارات ثنائية الهدف وهي التي يقوم بها المراجع لتحديد مدى الالتزام بمقومات الرقابة الداخلية وأداء

---

[15] د. صادق حامد مصطفى, **مرجع سبق ذكره**, ص215.
[16] د. هادي التميمي, **مرجع سبق ذكره**, ص51.

الاختبارات الجوهرية للتفاصيل في نفس الوقت, أي استخدام الوقت بفعالية أكبر.[17]

بعد الانتهاء من مرحلة الاختبارات يقدم المراجع تقريره يبين فيه رأيه في عدالة تمثيل وصدق القوائم المالية بعد نهاية الفترة المالية, وهذا بالشكل التقليدي في عملية المراجعة المالية أما في عملية المراجعة المباشرة المستمرة فأن تقارير المراجع تصدر في فترة قصيرة (مثلاً يومياً أو أسبوعيا) أو تكون متاحة بشكل آني حيث أن تقارير عملية المراجعة المستمرة والتي تكون متاحة في كل دخول للمستخدم على موقع الشبكة أو تقارير تحت الطلب وهو مشابه للتقرير الدائم المستمر ولكن متاح فقط إذا طلب خصيصا[18].

من هنا نلاحظ إن مراحل المراجعة المباشرة المستمرة لاتختلف عن المراجعة التقليدية إلا في أسلوب مرحلة الاختبارات وإعداد التقارير.

---

[17] د. أحمد محمد نور, د.حسين أحمد عبيد, د. شحاتة السيد شحاتة, **مرجع سبق ذكره,** ص330.

[18] شادي إبراهيم جوهرة, "دور المراجعة المستمرة في تحسين جودة المعلومات المنشورة الالكترونياً لخدمة متخذي القرارات", **رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة**, كلية التجارة, جامعة الزقازيق, 2006, ص67.

المبحث الثاني:

آثار المراجعة المباشرة المستمرة:

إن المراجعة المباشرة المستمرة بما تقدمه من تأكيد يتصف بالاستمرارية وذلك من خلال إصدار المراجع لتقارير بشكل آني وبعد فترة زمنية قصيرة من وقوع الأحداث كان له الآثار الايجابية الكبيرة على متخذي القرارات من حيث زيادة الطلب عليها إضافة إلى ماتحققه من وفورات في تكاليف المراجعة بشكل عام, على هذا سوف ندرس في هذا المبحث مايلي:

2-1- الطلب على المراجعة المباشرة المستمرة.

2-1-1- حاجة متخذ القرار إلى تخفيض خطر المعلومات.

2-1-2- حاجة الملاك للرقابة المستمرة على الإدارة.

2-1-3- الاستجابة للآثار المهنية الجوهرية لتكنولوجيا المعلومات.

2-1-3-1- التجارة الالكترونية.

2-1-3-2-نظم التشغيل الالكتروني للبيانات.

2-1-3-3- النشر الالكتروني للقوائم المالية.

2-2- تكلفة المراجعة.

2-3- أتعاب المراجع الخارجي.

2-4- تأثير المراجعة المستمرة المباشرة على التكاليف.

2-4-1- التكاليف المباشرة.

2-4-2- تكاليف الوكالة: المخاطرة الأدبية.

2-1- الطلب على المراجعة المستمرة:

في حقيقة الأمر تستمد المراجعة المستمرة الطلب عليها, كخدمة مهنية تصديقيه, من الطلب على المراجعة الخارجية التقليدية, بصفة أساسية, ومن هذا المنطلق يمكننا بلورة أهم أسباب وأشكال الطلب على المراجعة المباشرة المستمرة فيما يلي:

2-1-1- حاجة متخذ القرار إلى تخفيض خطر المعلومات:

يتمثل السبب الاقتصادي والرئيسي للطلب على المراجعة بشكل عام هو تخفيض خطر المعلومات, حيث أنه كلما أصبح المجتمع أكثر تعقيداً, كلما زاد احتمال إمداد متخذي القرار بمعلومات لا يمكن الاعتماد عليها. ويوجد العديد من الأسباب لذلك منها [19]:

1- صعوبة التوصل إلى المعلومات مباشرة: فممن الممكن أن لا تتوافر لدى متخذ القرار إمكانية كبيرة للتوصل إلى المعلومات بشكل مباشر عن المنشأة التي يتم التعامل معها. ولذلك يتم الاعتماد على المعلومات التي يقدمها الآخرون وبالتالي احتمال وجود تحريف متعمد أو غير متعمد بها وعندما يتم الحصول على مثل هذه المعلومات, يزداد احتمال وجود تحريف متعمد أو غير متعمد بها.

2- التحيز والدوافع الشخصية لمعد المعلومات: لأنه عندما يتم الحصول على أي معلومات من شخص لاتتفق الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها مع أهداف متخذ القرار, يمكن أن يتم إعداد المعلومات على نحو متحيز لصالح من يعدها, وستكون لنتيجة وجود تحرف في المعلومات.

3- الحجم الكبير للبيانات:مع زيادة حجم المنشات, تزيد عدد العمليات المالية التي تقوم بها, ويؤدي ذلك إلى زيادة احتمال التسجيل غير الصحيح في السجلات والدفاتر, وربما إخفاء قدر كبير من المعلومات.

---

[19] الفين أريتز, جيمس لويك, **مرجع سبق ذكره,** ص ص28-30.

4- عمليات التبادل: زادت عمليات التبادل التي تتسم بالتعقيد بين المنظمات في العقود القليلة الماضية, وبالتالي أصبح الأمر أكثر صعوبة في تسجيل هذه العمليات على نحو ملائم.

إذا الوسيلة التي يجب على المستخدمين الاعتماد عليها للحصول على معلومات موثوق فيها هي قيام مراجع مستقل بمراجعة القوائم المالية. وبالتالي يتم استخدام المعلومات التي تم مراجعتها في اتخاذ القرار بافتراض أنها معلومات كاملة, دقيقة, وغير مضللة بشكل مناسب. ونظراً لأنه يتم إعداد القوائم المالية في معظم الشركات للعديد من المستخدمين, فقد أدى ذلك إلى وجود الطلب على المراجعة بشكل ملحوظ.

إلا أنه وفي ظل التطورات المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات لم تعد المراجعة بشكلها التقليدي قادرة علة تخفيض الخطر الناتج من تأجيل معالجة المعلومات إلى نهاية الفترة المالية إذ أن هذه المعلومات تفتقر إلى خاصية الوقتية والملائمة ومدى إمكانية الاعتماد عليها إذ أن عدم حصول المراجع على المعلومات اللازمة له في اتخاذ القرار في الوقت المناسب يفقد ذلك المعلومات قيمتها وتصبح غير ملائمة لاتخاذ القرار المناسب.

وهكذا نرى أن المعلومات المحاسبية تعتبر صادقة ومفيدة إذ أمكن للمحاسب الاعتماد عليها كمقياس للظروف والأحداث الاقتصادية التي تمثلها وخاصة إذا توفر لهذه المعلومات قدر من الموضوعية المتمثل في عدم التحيز والخلو من الأخطاء والأمانة في إعداد هذه المعلومات[20].

ففي ظل الإفصاح الفوري عن المعلومات المالية, من المفترض أن هذه المعلومات تستوفي خاصية الوقتية. ويجب أن تكون هذه المعلومات ملائمة لأغراض اتخاذ القرارات الفورية أو المتسارعة. وبالقطع حتى تكون هذه المعلومات موثوق فيها يجب أن تكون قد تم مراجعتها مراجعة مستمرة, حتى يمكن الاعتماد عليها في

---

[20] جيري ويجانت, دونالدكيو, **المحاسبة المتوسطة**, ترجمة د. كمال الدين سعيد, (الرياض: دار المريخ, 1988), ص44.

اتخاذ القرارات بالاختيار بين البدائل المتاحة والممكنة وبما يعظم صافي المنفعة لمتخذ القرار.

فيمكننا القول أن إفصاح شركة ما عن معلومات فورية من شأنه أن يمد المستثمر في أسهم الشركة بالبورصة بمعلومات فورية. فإن كانت هذه المعلومات تم مراجعتها مراجعة مستمرة, فإنه سوف يستثمر في أسهم الشركة إذا كان الأمر مربحاً بالنسبة له, أو سوف يبيع أسهم الشركة إذا كان ذلك في صالحه. وفي الحالتين فإن المعلومات المالية الفورية إلي تم مراجعتها مراجعة مستمرة قد ساعدته في اتخاذ القرار السليم, أي تجنب خطر عائد القرار الخطأ[21].

2-1-2- حاجة الملاك للرقابة المستمرة على الإدارة:

المراجع الخارجي هو وكيل المساهمين الذين يعتمدون على البيانات المالية المدققة وعلى المدقق الخارجي التحقق إذا كانت الإدارة كفوءة في إدارة أموالهم[22] .

إذ أن تكاليف الوكالة أو مشاكل الوكالة تنشأ نتيجة لانفصال الملكية عن الإدارة.

ومن النظريات التي فسرت الطلب على المراجعة هي نظرية الوكالة التي تنص على أنه مع وجود تعارض بين أهداف الوكيل والموكل فأنه توجد دائماً إجراءات لو تم تنفيذها فإنه يمكن التحقق من أن الوكيل يقوم بالأعمال التي تحقق أهداف الموكل. على سبيل المثال النظرية تفترض أن المساهمين سوف يقومون بشراء أسهم فقط في حال وجود أسس لحماية استثماراتهم وواحدة من أهم أسس هذه الحماية هي مراجعة القوائم المالية عن طريق مراقب حسابات, وبالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة فالنظرية ترى أنهم يهمهم ثقة المساهمين في القوائم المالية التي تم مراجعتها حيث أن شك المساهمين في نوعية المراجعة التي تمت قد تؤدي إلى إحجام المساهمين عن الاستثمارات في الشركة[23].

على هذا نرى بأنه إذا كانت رقابة المساهمين على مجالس إدارة الشركات المساهمة حق أصيل لهم باعتبارهم الملاك فإن هذا الحق لن يختلف في ظل

---

[21] د. أحمد محمد نور, د.حسين أحمد عبيد, د. شحاتة السيد شحاتة, **مرجع سبق ذكره**, ص336.

[22] د. هادي التميمي, **مرجع سبق ذكره**, ص30.

[23] http://www.acc4arab.com3

المراجعة المستمرة بل بالعكس فإن المراجعة المستمرة ستكون أداة للرقابة الخارجية المستمرة من جانب الملاك على مجالس أدارة الشركات.

ولتوضيح ماذكر انه إذا سلمنا بأن المعلومات المالية الفورية أداة للرقابة المالية المستمرة من جانب المساهمين على مجلس الإدارة فإن المراجعة المستمرة تدعم هذه الرقابة لان المراجعة المستمرة تحقق قيمة مضافة مستمرة لهذه المعلومات[24].

3-1-2- الاستجابة للآثار المهنية الجوهرية لتكنولوجيا المعلومات:

أدت تكنولوجيا المعلومات إلى تغيرات ملحوظة على طريقة قيام المنشأة بأعمالها وتوصيل المعلومات حيث تمثل تكنولوجيا المعلومات بمتغيراتها أهم معالم وسمات بيئة الأعمال المعاصرة.

والذي زاد الاهتمام بهذه التطورات هو بيئة الأعمال التنافسية بدرجة عالية في الوقت الحالي, ويمكن عرض التغيرات في بيئة الأعمال والتي هي نتيجة لهذه التطورات في تكنولوجيا المعلومات فيمايلي:

- التجارة الالكترونية.
- نظم التشغيل الالكتروني للبيانات.
- نشر التقارير عبر شبكة الانترنيت

1-3-1-2- التجارة الالكترونية:

يتيح مباشرة النشاط الالكتروني توفير العديد من النفقات والزمن المتعلقان بتبادل العديد من المستندات الورقية الرسمية المرتبطة بالنشاط التجاري وفيما يتعلق بالتجارة الالكترونية فإنها يمكن أن تنفذ عموماً من خلال نمطين[25] :

أ- أنظمة تبادل البيانات الكترونياً:

أي نقل البيانات المتاحة على مستندات النشاط العادية كالفواتير مثلاً من حاسب إلى أخر, ويستلزم تنفيذ ذلك توافر مستلزمات مادية وبرمجيات مناسبة, حيث يتم تنفيذ أنظمة تبادل البيانات الكترونيا بطريقتين:

---

[24] د. أحمد محمد نور, د.حسين أحمد عبيد, د. شحاتة السيد شحاتة, **مرجع سبق ذكره**, ص337.

[25] http://www.infotechaccountant.com

1- شبكة قيمة مضافة: وهي شبكة حاسب تقوم بتشغيلها شركة ثالثة, وبالنسبة للشركتين ينفذان التجارة الالكترونية من خلال أنظمة تبادل المعلومات الالكترونياً فيكون لكل منها صندوق بريد الالكتروني على حاسب الشركة التي تملك شبكة القيمة المضافة, فيقوم هذا الحاسب بتبادل البيانات بين صناديق البريد الالكترونية للشركات على الشبكة.

2- الشبكة الخاصة: هنا تقوم شركتان ترغبان بتبادل البيانات الكترونياً لأغراض تنفيذ التجارة الالكترونية, يتفقان بإنشاء الشبكات الخاصة بكل منهما بحيث يتفقان على نمط البيانات التي تستخدم في التبادل بينهما.

ب- أنظمة التجارة على الانترنيت:

تعتبر التجارة الالكترونية إحدى النشاطات الاقتصادية التي تمثل تحدياً أمام مهنة المحاسبة والمراجعة وذلك لان أدلة الإثبات المرتبطة بالعمليات التجارية من أوامر شراء وعرض أسعار واثبات في الدفاتر والسجلات وطرق السداد تكون بشكل الإلكتروني.

وعلى هذا تعرف التجارة الالكترونية على أنها نظام يتيح عبر الانترنيت حركات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات كما يتيح أيضاً الحركات الكترونية التي تدعم توليد العوائد مثل عمليات تعزيز الطلب على تلك السلع والخدمات والمعلومات, وخدمة العملاء ويمكن تشبيه التجارة الالكترونية بسوق الكتروني يتواصل فيه البائعون (موردين أو شركات أو محلات) والوسطاء (السماسرة) والمشترون, وتقدم فيه المنتجات والخدمات في صيغة افتراضية أو رقمية وكما يدفع ثمنها بالنقود الالكترونية[26].

وبناء على ماتقدم يمكن اجاز أهم الفوائد المستفادة من تطبيق نظام التجارة الالكترونية في الآتي [27]:

1- الوصول إلى العملاء 24 ساعة يومياً.

---

[26] **1** http://www.c4arab.com

[27] د.محمد مصطفى احمد الجبالي, "الاتجاهات الحديثة في المراجعة في ظل المتغيرات التكنولوجية في نظم المعلومات المحاسبية", **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**, كلية التجارة, جامعة عين شمس, (العدد الأول, 2002), ص 305.

2- نشر كتلوك إعلان عن المنتجات والخدمات يحتوي على احدث المعروضات للعملاء.

3- سهولة نشر الخدمات والاتفاقات بين المتعاملين.

4- توفير البيانات والمعلومات عن نوعية التجارة والسلع التي يتجر فيها, سواء في شكل مطبوع أو معروض على شاشة الحاسب في موقع المستهلك.

5- منح فرصة البحث المستمر لأطراف التعامل لنشر بيانات إضافية وإضافة سلع جديدة.

6- تسهيل عملية سداد الصفقات من خلال نفس أساليب الاتصال, وذلك بالاستفادة بمختلف طرق السداد, خاصة باستخدام بطاقة الفيزا, والحصول على فاتورة بيع فور إتمام السداد, مع توفير الحماية الكافية لعناصر التعامل وتوفير للبيانات والمعلومات المتداولة, خلال أسلوب التجارة الالكترونية.

3-1-2 -2- نظم التشغيل الالكتروني للبيانات:

يسهم نظام المعلومات المحاسبية بصورة إيجابية في تقديم المعلومات المفيدة في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات عن طريق أفراد وجهات داخل المنشأة وخارجها ولكي تحقق المعلومات فوائدها المرجوة منها ينبغي أن تكون دقيقة وملائمة تقدم في التوقيت المناسب وهذا يعني ضرورة الأخذ بإحداث تقنية مناسبة للمعلومات لذا تستخدم المنشآت الحاسبات الالكترونية في تشغيل بياناتها وذلك لما توفره من سرعة ودقة في تشغيل وتداول تلك البيانات[28].

مع ذلك فإن الأنظمة الالكترونية لم تغير المناهج والطرائق المحاسبية ولكنها غيرت بصفة أساسية وجوهرية الإجراءات المحاسبية كما أن أهداف المراجعة لم تتغير ولكن الأدوات التي يستخدمها المراجعون لتحقيق هذه الأهداف قد تغيرت[29].

---

[28] د. محمد سمير كامل, **أساسيات المراجعة في ظل بيئة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات**, (الإسكندرية: دار الجامعية, 1999), ص1.

[29] د. سمير أبو غابة, **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة في لأنظمة الالكترونية للمعلومات**, (دبي: دار القلم, 1988), ص7.

فقد تطورت نظم المعلومات المحاسبية حتى وصلت إلى نظم المعلومات المباشرة ذات الوقت الحقيقي(الفوري) أي أنها تتلقى المعاملات وتقوم بتشغيلها على نحو مستمر. وفي هذا الصدد يعني التشغيل ذو الوقت الحقيقي القيام بإدخال البيانات وإجراء المعالجة المطلوبة وإظهار النتيجة بأقصى سرعة ممكنة, بحيث تتوفر لدى متخذ القرار المعلومات اللازمة في الوقت المناسب, ويعني ذلك في التطبيقات

التجارية توفر الاستجابة السريعة وتحديث الملفات فور إدخال المعاملات والتمكن من معرفة النتائج بأسرع وقت ممكن[30].

ميزات الأنظمة المحاسبية الالكترونية[31]:

1- تحقيق السرعة والدقة في العمليات الحسابية وتحقيق الرقابة الداخلية بكفاءة وفعالية.
2- يتوافر فيها الملائمة والثقة والاعتمادية والقابلية للمقارنة بين تكلفة إنتاج المعلومات والمنفعة المتوقع الحصول عيها منها وذلك ما يعرف بمعايير جودة المعلومات كما أوضحتها هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليج العربي.
3- تحديث البيانات المحاسبية, نظراً لان الفورية في الحصول على المعلومات تتيح قدر كبير من المطلوب منها, مما يؤدي إلى سرعة استخراج التقارير المطلوبة بعد التحقق من صحة أرقامها(مثل أرقام حسابات المدينين) والتي تشملها العمليات, ويتم ذلك في مستويات عالية من الثقة في المعلومات (كمخرجات للنظام) مع إمكانية وضع الخطط والموازنات.

ومع كل الميزات السابقة نرى أن التشغيل الالكتروني للبيانات يثير الكثير من المخاطر بسب انتهاك رقابة هذه النظم, إضافة إلى مخاطر انتهاك أمن هذه النظم.

---

[30] د. صادق حامد مصطفى, **مرجع سبق ذكره**, ص217.

[31] د. أماني هاشم السيد حسن هاشم, "تفعيل دور المراجعة في مواجهة أخطار أمن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية", **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**, كلية التجارة, جامعة عين شمس, (العدد الأول, 2005), ص165.

ونظراً لأهمية نظام المعلومات المحاسبي, فقد أشار تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية, إلى أهمية توفير أساليب رقابة محكمة لضمان أمن وسلامة المعلومات المستقاة من تلك النظم التكنولوجية. وعادة ما يتسبب في جرائم المعلومات وعدم توافر أساليب أمنية مناسبة بشأنها, عدد من المسببات والصور التالية[32]:

1- كافة عمليات الإلغاء أو التعديل التي تطرأ أما على بيانات الحاسب أو على برامج التشغيل, مما يؤثر على نتائج التشغيل من المعلومات.
2- تدمير بعض بيانات وبرامج الحاسب, التي تمثل حقيقة أحد عناصر أصول المشروع, والتي تحتاج إلى قدر مناسب من الحماية.
3- الاتصال غير الرسمي وغير المسموح به, ببيانات وملفات الحاسب المختلفة, بواسطة أشخاص غير مسموح لهم بذلك, مما يؤثر على هدف الفصل بين الوظائف المختلفة, ويؤدي حتماً إلى تداخل الاختصاصات, مما يؤدي في نهاية إلى عدم تحديد المسؤوليات عن أية أخطاء.
4- حدوث سرقة في برامج تشغيل الحاسب, وذلك بأخذ نسخ من البرامج التي تمتلكها الشركة, ومسجلة على الحاسب, وهو الأمر الذي وإن كان لن يؤثر سلباً على ملكية أو مقدرة البرامج على إفادة الشركة, إلا انه سوف يضعف الميزة التنافسية النسبية لتلك الشركة في امتلاكها لبرامج الحاسب الآلي, التي دفعت فيها مبالغ كبيرة عند اقتنائها, وبالتالي يسمح للغير بمنافسة الشركة, والى ضعف لميزة التنافسية للتشغيل الالكتروني بصفة عامة بتلك الشركة.

وبالتالي نتيجة لمخاطر التي تتعرض لها النظم الالكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة فإن ذلك وضع تحديات أمام مهنة المحاسبة والمراجعة مما أدى إلى ضرورة وجود نظم للفحص والرقابة الالكترونية المستمرة.

وهذا بالتالي أثر كثيرا في عملية المراجعة حيث نشأت الحاجة للمراجعة الآلية من أجل زيادة درجة الموثوقية في البيانات التي تجعلها أساسا يعتمد عليه في عملية اتخاذ القرارات.

---

[32] د.محمد مصطفى احمد الجبالي, **مرجع سبق ذكره**, ص272.

3-3-1-2- النشر الالكتروني للقوائم المالية:

شهد نهاية عقد التسعينات من القرن المنصرم وبداية الألفية الثالثة ممارسة إصدار التقارير والقوائم المالية على شبكة الانترنيت وبشكل يختلف عن الإصدار التقليدي لها, ويعتبر النشر الالكتروني للقوائم المالية نتيجة للتطورات التقنية المصاحبة في قطاع الأعمال, وكما انه يوفر التكلفة و السرعة والتوقيت الملائم في الحصول على المعلومات وبالتالي زيادة المنفعة وحرية للحصول على المعلومات فانه لازال يعمل مصحوباً ببعض التحديات. فمع ظهور النشر الالكتروني للقوائم المالية أصبحت مهنة المحاسبة والمراجعة مطالبة بأن تستجيب وتكيف ممارساتها ومعاييرها التقليدية لرغبة وطلب الشركات وأسواق المال[33] .

ومن أسباب نشر المعلومات المالية عبر الانترنيت[34]:

1- الحصول على ميزة تنافسية وإستراتيجية.

2- سرعة توصيل المعلومات إلى المساهمين والموردين, تلبية لاحتياجاتهم من المعلومات ولجعلهم على اتصال دائم مع المشروع.

3- دعم القائمين على تقييم أداء المشروعات على المستوى القومي, وربما أيضا بهدف تدعيم وتوفير المعلومات المناسبة لمراجعي الحسابات لسرعة الانتهاء من عملية المراجعة مما يؤدي إلى التخلص من مشكلة تأخر عملية المراجعة. وربما لتقرير السلامة المالية لتلك المشروعات عندما يطلب منهم تقرير ذلك في شكل خدمات مراجعة خاصة.

وقد قامت الكثير من الشركات الكبرى في معظم دول العالم بنشر تقاريرها المالية في موقع الشركة على الانترنيت, ومن الملاحظ اختلاف طبيعة ومحتويات التقارير المالية المنشورة الكترونياً بين الشركات, ففي بعض الأحيان يصاحب تلك التقارير, تقرير مراجع الحسابات بدون توضيح لنوعية المعلومات المدققة وغير المدققة. ومن

---

[33] د. عبيد بن سعد المطيري, **مرجع سبق ذكره,** ص ص204-205.

[34] د.محمد مصطفى احمد الجبالي, **مرجع سبق ذكره**, ص293.

شأن هذه الممارسة الغير المنتظمة أن تؤدي إلى معلومات خادعة وبالتالي تضلل مستخدمي القوائم المالية. وفي حالة وجود تقرر المراجعة على موقع العميل أو كجزء من المعلومات المنشورة على الموقع الالكتروني للعميل, فقد يؤدي ذلك إلى اعتقاد زائري الموقع بأن تقرير المراجع يغطي جميع المعلومات المالية المنشورة على موقع العميل.

فقد أشار معظم الباحثين إلى أن مهنة المحاسبة والمراجعة تواجه تحديات جديدة فيما تعلق بنشر القوائم المالية على الإنترنيت مما يؤدي إلى إضعاف الثقة في البيانات التالية ومن هذه التحديات[35] :

1- لجوء الشركات إلى نشر قوائم مالية غير مدققة في مواقعها على الشبكة العالمية (الانترنيت) أو الربط بين بياناتها المالية المدققة أو غير المدققة على الانترنت مما قد يؤدي إلى تضليل المستخدمين.
2- تعرض البيانات المالية المنشورة على الانترنيت والمدققة أو غير المدققة للتلاعب والتغير من قبل أطراف أخرى بسب عدم تأمين الموقع الالكتروني.
3- تعرض البيانات المالية المنشورة على الانترنيت والمدققة للتلاعب والتغير من قبل صاحب المنشأة.

وهكذا نرى أنه نتيجة للتطورات السابقة في تكنولوجيا المعلومات فان المراجعة المستمرة جاءت استجابة للآثار الحتمية لهذه التكنولوجيا على المحاسبة والمراجعة.

فقد كان لظهور الانترنيت والاستخدام المتزايد للتجارة الالكترونية, ومع التطور التقني في المعلومات تدرجت قطاعات الأعمال في استخدامها وتشغيلها ومعالجتها واحتفاظها بالمعلومات والبيانات الخاصة بالعمليات التجارية, ونتيجة التقدم المستمر في تكنولوجيا الويب تدرجت اللغة المستخدمة في قطاع الأعمال الالكتروني من تبادل البيانات الكترونياً حتى وصلت إلى لغة التقارير المالية الالكترونية. ولذا تصبح المراجعة الالكترونية المستمرة ضرورية بسبب اعتماد الكثير من منشاة الأعمال

[35] د. عبيد بن سعد المطيري, **مرجع سبق ذكره**, ص305.

على اللغة المالية للتقارير المالية لإعداد أنظمتها المالية ومن ثم نشر تقاريرها على الانترنيت.

وفي الوقت الحاضر تحظى لغة (XBRL) Extensible Business Reporting Languageلإعداد أنظمتها المالية ومن ثم نشر تقاريرها عبر الانترنيت. وفي الوقت الحاضر تحظى لغة XBRL على دعم من قبل الهيئات المحاسبية العلمية لإكسابها المزيد من الانتشار في قطاع العمال, وهي لغة الكترونية تستخدمها المنشاة لتسجيل وعرض المعلومات المالية. وباستخدام هذه اللغة فان البيانات يتم إدخالها مرة واحدة ويتم معالجتها لتظهر في أشكال عدة سواء لطباعة القوائم المالية أو تظهر بلغة HTMLعلى موقع الشركة الالكتروني, أو لتعبة النماذج المطلوبة من الجهات الرقابية, أو يمكن إظهارها بأي شكل حسب الاحتياج.

وهذه المعالجة الالكترونية للبيانات والمعلومات المالية من شأنها أن تنتج معلومات مالية فورية, كما إن هذا التغير من النظام المحاسبي التقليدي إلى النظم المحاسبية الفورية يتطلب إجراءات مراجعة تتماشى مع طبيعة النظم المحاسبية والمستندات الالكترونية. ويجب الإشارة إلى أن الهدف الأساسي من مراجعة القوائم المالية ومعايير المحاسبة المتعارف عليها لا يتغير بسبب التحول في النظم المحاسبية من المعالجة التقليدية إلى الالكترونية, ولكن إجراءات المراجعة ممكن أن تتغير بسبب اختفاء مسار المراجعة التقليدي وهذا ما استلزم ظهور مشروع المراجعة المستمرة [36].

2-2- تكاليف المراجعة[37]:

تعرف تكاليف المراجعة على أنها التكاليف التي يتحملها المراجع في سبيل إبداء الرأي عن مدى عدالة القوائم المالية وما يترتب على هذا الرأي من آثار, ويمكن تقسيم هذه التكاليف إلى مايلي:

---

[36] **المرجع السابق**, ص ص 211-212.

[37] د. عمر محمد سيدي," نموذج مقترح لقياس مستوى الجهد في تنفيذ عملية المراجعة لترشيد تكلفتها", **رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة**, كلية التجارة, جامعة عين شمس, 2005, ص27.

1- التكاليف المباشرة للمراجعة:

وهي التكاليف اللازمة لتنفيذ عملية المراجعة بشكلها الطبيعي والتي لابد للمراجع من تحملها نتيجة لارتباطها بجميع مراحل تنفيذ المراجعة مثل المصارف الإدارية وتكاليف تنفيذ إجراءات واختبارات المراجعة وتكاليف الارتباط بعملية المراجعة وتكاليف إعداد تقارير المراجعة أو بمعنى آخر هي تكاليف الحصول على أدلة الإثبات وإجراءات الاختبارات المناسبة وإصدار تقرير المراجعة.

2- التكاليف غير المباشرة للمراجعة:

وهي التكاليف المترتبة على أداء خدمة المراجعة دون المستوى المطلوب وتتمثل في التكاليف المرتبطة بفشل المراجعة وتكاليف المقاضاة وفقد الأتعاب المستقبلية والتعويضات المدفوعة للأطراف المستفيدة من خدمات المراجعة والخسارة الناشئة عن فقدان المكتب لسمعته وشهرته أو بمعنى آخر هي الخسائر المتوقعة لمستخدمي القوائم المالية عند حدوث فشل المراجعة والتي من المتوقع أن يتحملها المراجع.

فعند تحديد تكاليف المراجعة, تهتم الشركات بالأتعاب التي يحصل عليها مكاتب المراجعة.

ولقد أخذت تكاليف المراجعة بالتزايد في السنوات الأخيرة بسبب تضافر العديد من العوامل في التأثير عليها, ولا تخضع أي منها سواء لسيطرة مكاتب المراجعة أو لسيطرة الشركات الخاضعة للمراجعة.

2-3- أتعاب المراجع الخارجي.

من البديهي أن تكون مسألة تحديد الأتعاب من اختصاص من قام بالتعيين, وعادة تتم عملية تحديد الأتعاب بين المراجع ومن كلفه بالمراجعة. ويجب أن نذكر الأتعاب في عقد مكتوب موقع من قبل المراجع والعميل, على أن نذكر أيضاً قي هذا العقد الخدمات المطلوبة والمدة الزمنية التي يغطيها العقد.

ونود أن نشير إلى أن تحديد الأتعاب في الشركات المساهمة لا يجب أن يفوض إلى مجلس الإدارة أو الإدارة العليا بالشركة حتى لا تمارس أية ضغوط على المراجع من شأنها أن تنقص من استقلالية وموضوعيته.

أما بالنسبة إلى تقدير الأتعاب من قبل المراجع, يجب أن لا تكون جزافية وغير مدروسة لما لذلك من تأثير ضار على المراجع, سواء مادياً أو معنوياً, أما لكونها أقل مما يجب أو أكثر مما يجب. وهناك عدة عوامل والتي يجب أخذها في الاعتبار عن تقدير الأتعاب من قبل المراجع, نذكر منها:

1- حجم الشركة وطبيعة نشاطها.

2- نظام الرقابة الداخلية المطبق. فكلما كان نظام الرقابة الداخلية جيداً وكفوء كلما أدى ذلك إلى تضييق مدى الإجراءات التي يقوم بها المراجع وبالتالي وقت أقل وتكلفة أقل, والعكس صحيح.

3- استخدام أسلوب العينات الإحصائية في عملية المراجعة لما لها من أثر كبير في سرعة انجاز العمل ومن ثم تقليل تكلفة عملية المراجعة.

4- درجة المخاطرة في وجهة نظر المراجع, فكلما زادت درجة المخاطرة كلما أدى ذلك بالمراجع بأن يقوم بتوسيع نطاق إجراءات المراجعة وبالتالي زيادة الوقت المستغرق وارتفاع التكلفة, ودرجة المخاطرة تتناسب عكساً مع كفاءة نظام الرقابة الداخلية, فمتى كانت نظم الرقابة الداخلية ضعيفة أدى ذلك إلى ارتفاع درجة المخاطرة والعكس صحيح.

5- درجة الميكنة المستخدمة في النظام المالي وتعقد عمليات الشركة مما يستدعي تخصصات مختلفة لإتمام عملية المراجعة وبالتالي زيادة تكاليف المراجعة[38].

6- قيمة مبيعات أو إيرادات العميل.

7- تعدد فروع الشركة.

8- المنافسة بين مكاتب المراجعة.

10- قيمة أصول المنشأة محل المراجعة وعدد فروعها وصافي ربحها.

11- نوع القطاع الذي تعمل به المنشأة ونسبة المدينين إلى إجمالي الأصول.

12- عدد ساعات العمل اللازمة لإنجاز المراجعة.

---

[38] د. إدريس عبد السلام اشتيوى, **المراجعة معايير وإجراءات,** (الطبعة الأولى؛ ليبيا: دار الجماهيرية, 1990), ص ص46-47.

13- مدى تقديم مكتب المراجعة لخدمات استشارية للمنشأة محل المراجعة[39].

لدى اختبار المراجعة كسلعة في نظام اقتصادي تجريبي في المخبر، تبين أن المراجعة تضيف قيمة إلى الإفصاح الذي يعلن عنه مديرو الشركات، كتسويق لنتائج أعمالهم، يتمخض عن بيع الأوراق المالية في السوق، ولاشك أن النظرة إلى مراجعة الحسابات كسلعة، يجعل من الأتعاب مسألة أساسية تؤثر في نوعية السلعة المقدمة، وإن ترك مسألة الأتعاب في يد الإدارة، يجعل المراجع معرضاً لخطر تخفيض أتعابه، إذا لم يخضع لمطالب الإدارة[40].

ولذلك أبقت بعض التشريعات كالتشريع الإنكليزي والسوري. هذا الأمر بيد الجمعية العمومية، ففي سوريا المادة (219) فقرة (د) قانون التجارة السوري: "إن من صلاحية الهيئة العامة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومفتشي الحسابات وتعيين الأجر الذي يؤدى لهم خلال العام إن لم يكن معين في النظام". بينما جعلته بورصة الأوراق المالية بيد لجنة المراجعة التي تعين أصلاً من الجمعية العمومية، بالتالي: المشرع السوري أعطى الجمعية العمومية حق تحديد الأتعاب فهو ضَمِنَ الإستقلالية، ولكنه تخلف عن ضرورة تناسب الأتعاب مع الجهود المبذولة، عندما استلزم تحديد الأتعاب بشكل مقدم[41].

4-2- تأثيرات المراجعة المباشرة المستمرة على التكاليف:

إن مدخل نظام المراجعة المستمرة يتطلب تكلفة مراجعة مبدئية أعلى من مما بالنسبة لمدخل المراجعة التقليدية[42].

يرتبط الطلب السوقي على المراجعة المباشرة المستمرة بشكل كبير بالمنافع و الفوائد التي تمنحها المراجعة ذات الدورية العالية للأطراف المتهمة بالمنشأة, و إن الفهم

---

[39] د. أحمد سباعي، د. خالد الخاطر، "العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مراجعة الحسابات-دراسة ميدانية تطبيقية على دولة قطر", **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**, (مجلد 18، العدد 2)، ص 3.

[40] د. حسين القاضي، د. عصام قريط, د.حسين دحدوح، **"أصول المراجعة"**، (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2007)، ص 223.

[41] لينا أسعد, "دراسة تحليلية مقارنة لأوجه الشبه والاختلاف لكل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي"، **رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة**، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2003, ص 92.

[42] د. صادق حامد مصطفى, **مرجع سبق ذكره**, ص215.

الواضح لهذه المنافع سيكشف عن الشروط التي وفقها تكون المراجعة المباشرة المستمرة قيّمة و متى يكون من الملائم استخدامها.

2-4-1- التكاليف المباشرة[43] :

سيعتمد النجاح المطلق للمراجعة المباشرة المستمرة على مزاياها التكاليفية. ففي الوقت الحالي تعتبر المراجعة المباشرة المستمرة ملائمة من الناحية التكنولوجية في قطاعات صناعية معينة و لأغراض محددة, و على كل حال فإن قبول المراجعة المباشرة المستمرة يعتمد عما إذا كانت ممكنة أو ملائمة من الناحية الاقتصادية, مثلا عما إذا كان من الممكن تخفيض تكاليف المراجعة المباشرة المستمرة إلى المستويات التي تحقق تكاليف تطبيقها بكفاءة, فنظام المراجعة المباشرة المستمرة يمكن أن يوفر على المراجعين تكاليف العمل التي كانت تنفق في المراجعة التقليدية, وهذه الوفورات المستمرة تتمثل بتكاليف مادية مثل تكاليف وقت الانتقال و السفر و تكاليف الفحص المادي و تكاليف التجميع اليدوي للدليل وتكلفة المقابلات شخص لشخص, بالإضافة إلى ذلك فإن هناك انخفاض في تكاليف التكنولوجيا المطلوبة لتطبيق المراجعة المباشرة المستمرة مثل الأجهزة و البرامج و أدوات الاتصال بالشبكة, وهذه الوفورات في التكلفة تجعل من الممكن استخدام و تطوير نظام المراجعة المباشرة المستمرة بدون تحمل تكاليف غير التكاليف المسوح بها, و على كل حال فإننا نلاحظ بأن التكاليف الفعلية لتطوير نظام المراجعة المباشرة المستمرة ستبقى عند مستوى تكاليف الإنشاء الأساسية مثل تكلفة تطوير البرامج التي لن تتأثر كثيرا بالتطور التكنولوجي .

2-4-2- تكاليف الوكالة: المخاطرة الأدبية:

يوجد ثلاث مصادر رئيسية تؤدي إلى ظهور تكلفة الوكالة, وهي:

أ- الملكية الجزئية المشتركة:

[43] د. الكساندر كوجان, ايفرام سوديت, مايكلوس فاسرهيلاي, **مرجع سبق ذكره**, ص ص16-17.

عندما يقوم المالك/ المدير ببيع أسهم عادية لملاك آخرين من خارج المنشأة فإنه بذلك يتنازل طواعية عن ملكيته الكاملة للمنشأة, ولكنه في نفس الوقت يظل مديراً أي يحتفظ لنفسه بحق اتخاذ القرارات. وبافتراض أن هذا المالك/المدير يسعى لتعظيم منفعته الشخصية فسوف ينشأ لديه الحافز للاستفادة من هذا الموقف, فالمالك الذي ينفق على منصبه كمدير مبلغ معين في حال كان مالكاً للمنشأة كلها, فإنه قد يفكر في زيادة هذا لاتفاق عندما يشترك معه ملاكاً آخرين طالما أنه لا تحمل كل هذه التكاليف.

ب- المديونية:

عندما تلجأ المنشأة إلى الديون يدخل في العلاقة الطرف الثالث هو الدائنون, ويؤدي هذا الأمر إلى تعقيد المشكلة حيث أنه بموجب عقد القرض الذي يتم بين الدائنين والإدارة تنشأ علاقة وكالة من أخر حيث يقوم الدائنون بتفويض إدارة المنشأة في استخدام أموالهم. وفي هذه الحالة فأن مشكلة الوكالة تكون مزدوجة:

1- مشكلة علاقة الدائنين مع الإدارة: فقد تستغل الإدارة سلطاتها في استغلال الأموال المقترضة بالطريقة التي تعظم منافعها الخاصة وقد يتم ذلك بدون علم الملاك.
2- مشكلة علاقة الدائنين مع الملاك: فقد يفضل الملاك التحول من مشروع أقل خطورة تم الاتفاق عليه مع الدائنين إلى مشروع أكثر خطورة دون علم الدائنين, وذلك بسبب رغبتهم في تحقيق عائد أعلى يعود عليهم هم وليس على الدائنين.

ت- عدم تماثل المعلومات لدى جميع الأطراف:

يحدث عدم تماثل المعلومات بسبب موقع الإدارة من المنشأة, حيث يكون لدى الإدارة قدرة الاطلاع على كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالمنشأة, وذلك على خلاف بقية الأطراف الأخرى خاصة الملاك, إذ تعتمد تلك الأطراف على المعلومات التي تفصح عنها الإدارة. وهذا ما يؤدي إلى حدوث مشكلة التخلخل الخلقي, حيث تقوم

الإدارة باستغلال هذه المعلومات والقيام بأفعال تحقق مصالحها الخاصة على حساب مصالح الملاك.

وينتج عن مشاكل الوكالة هذه تكاليف وكالة, نظراً لان الوكيل قد لا يعمل دائماً في إطار تحقيق الأفضل بالنسبة لمصلحة الموكل, وتتكون تكاليف الوكالة من ثلاثة عناصر رئيسية:

1- تكاليف الإشراف التي يتحملها الموكل للرقابة على تصرفات وسلوك الوكيل, مثل تكاليف قياس وملاحظة ووضع سياسات التعويضات والمكافأة التي يحصل عليها المديرون.

2- تكاليف الالتزام التي يتحملها الوكيل لضمان بأنه لن يقوم بالأفعال التي تضر بمصالح الوكلاء.

3- الخسارة المتبقية التي تحصل نتيجة اختلاف الأفعال التي كان سيتخذها الوكلاء لأنفسهم لو كانوا ملاكاً عن مايتخذونه وهم وكلاء[44].

من خلال إطار نظرية الوكالة يمكن فهم الفوائد الاقتصادية للمراجعة التي تتم بدرجة عالية من التكرارية, إذ انه يوجد قبول واسع بأن الطلب على المراجعة يعود في جزء منه إلى وجود عدم تماثل للمعلومات بين الإدارة (الوكيل) و الأطراف الأخرى المهتمة بالمنشأة(الموكل) مثل الملاك, الدائنين, المستثمرين المحتملين 000 الخ, و تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات سيؤدي إلى انخفاض في أنواع من التكاليف مثل تكلفة رأس المال (تكلفة حقوق الملكية والدين) و تكاليف الوكالة و تكاليف أخرى.

و بناء عليه فإن المراجعة المباشرة المستمرة التي تتم لفترة طويلة بشكل كافي يمكن أن تقلل من المخاطرة الأدبية, كالعقود الأفضل من الدرجة الأولى, و بالتالي تخفيض في تكاليف الوكالة.

و التخفيض الأمثل لتكاليف الوكالة في مدخل المراجعة المستمرة يجب ترجيحه مقارنة بتصميم عقد يتضمن شروط المشاركة بالمخاطر لتخفيض تكاليف الوكالة,

---

[44] د. علي يوسف, **"محاضرات في نظرية المحاسبة"**, 2007/2008.

فالتكنولوجيا تجعل من عملية الإشراف أقل كلفة, و هنا فإن عنصر المراجعة يصبح أكثر أهمية في المعادلة.

إن الزيادة في تكرارية عمليات المراجعة يمكن أن يحقق تزايد جوهري في القيمة السوقية لهذه العمليات و تتخلص من تكاليف الوكالة, و العقود المشروطة بالنتائج ستعـرّض الوكلاء إلى قليل من المشاركة بالمخاطر إذا وجدت مثل هذه المخاطر, شريطة أن يتم إجراء تقدير دقيق للقيم المتوقعة للنتائج و التي تحسب لعدد كبير جدا من النتائج التي تم قياسها و مراجعتها بحيث تعكس أدائهم بشكل صادق, و هذا يؤدي إلى تخفيض (إذا لم يكن التخلص كلية) من المخاطرة الأدبية و كذلك تقليل (إذا لم يكن التخلص) من عمليات الاختيار غير الملائم نتيجة لعدم تماثل المعلومات, و كلما تزايدت تكرارية المراجعة كلما حصل تخفيض أكبر في الاختيار غير الملائم و المخاطرة الأدبية, و يبين هذا الأمر أن جزء من الطلب على المراجعة المستمرة يعود إلى التخفيض الذي يحدث في تكاليف الوكالة, و بالطبع يجب أن تكون تكلفة المراجعة المستمرة أقل من المكاسب المحققة في النتائج و إلا لن تكون المراجعة المستمرة مفيدة, و تعظيم المكاسب الممكن تحقيقها (مثل فعالية المراجعة) يمثل تقليل في الفجوة بين النتائج الأفضل من الدرجة الثانية و النتائج الأفضل من الدرجة الأولى[45].

[45] الكساندر كوجان, ايفرام سوديت, مايكلوس فاسرهيلاي, **مرجع سبق ذكره**, ص ص17-19.

المبحث الثالث:

الدراسة الميدانية واختبار الفروض

3-1- مجتمع وعينة الدراسة.

3-1-1- تحديد عينة الدراسة.

أولاً: توزع عينة الدراسة حسب المؤهل الدراسي.

ثانياً: توزع عينة الدراسة حسب التخصص.

ثالثاً: توزع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.

رابعاً: توزع عينة الدراسة حسب المؤهل المهني.

خامساً: توزع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي والجهة يعمل بها.

3-1-2- الأسلوب والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

3-1-3- اختبار فرضيات الدراسة.

أولاً:مدى تأثير تطبيق المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرارات. (اختبار الفرض الأول)

ثانياً: مدى تأثير تطبيق المراجعة المباشرة المستمرة على تخفيض تكاليف المراجعة. (اختبارا لفرض الثاني)

ثالثاً: نتائج الدراسة الميدانية.

3-1- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مكاتب المراجعة العاملة في مدينة دمشق، والأكاديميين من الأعضاء في الهيئة التدريسية في جامعة دمشق، وطلاب الدراسات العليا المتخصصون في جامعة دمشق، وسيتم اختيار عينة ممثلة لهذا المجتمع بفئاته المتعددة.

3-1-1- تحديد عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية من الفئات المختلفة المكونة للدراسة، وقد بلغ حجم العينة 15 حالة توزعت على الشكل

أولاً: توزع العينة حسب المؤهل الدراسي:

يبين الجدول التالي كيفية توزع العينة المأخوذة بالنسبة للمؤهل الدراسي:

المؤهل الدراسي

	التكرارات	النسبة	Valid Percent	Cumulative Percent
الحقل	دكتوراه	7	43.8	46.7
	ماجستير	5	31.3	80.0
	جامعة	2	12.5	93.3
	دبلوم	1	6.3	100.0
	system	15	93.8	

Missing	total	1	**6.3**	
		16	**100.0**	

نلاحظ من الجدول أن (7) حالات من العينة من حملة شهادة الدكتوراه، و(5)من العينة بالنسبة لحملة شهادة الماجستير، بينما كان لدينا حالة واحدة من حملة شهادة الدبلوم وحالتان حاصلين على درجة البكالوريس.

ثانياً: توزع العينة حسب التخصص:

الجدول التالي يبين توزع العينة حسب التخصص:

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	3	18.8	20.0	20.0
	مراجعة	12	75.0	80.0	100.0
	Total	15	93.8	100.0	
Missing	System	1	6.3		
Total		16	100.0		

نلاحظ من الجدول أن العينة تتضمن (3) حالات فقط لديهم خبرة أقل من 5سنوات، بينما كان العدد الأكبر من أفراد العينة (5) لديهم خبرة أكثر من (15) سنة، وهذا يعطينا مؤشر لمصداقية الاستجابات لأنها ناتجة عن واقع العمل.

ثالثاً: توزع العينة حسب عدد سنوات الخبرة:

الجدول التالي يبين تتوزع العينة حسب عدد سنوات الخبرة:

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	أقل من 5 سنوات	3	18.8	20.0	20.0
	من 5 إلى 10	3	18.8	46.7	40.0
	من 11 إلى 15	4	100.0	13.3	66.7
	أكثر من 15	5	25.0	13.3	100.0
	Total	15	31.3	26.7	
Missing	System	1	93.8	100.0	
Total		16	6.3		

نجد من الجدول أن العينة تتضمن حالتين يحملون شهادة مراقب داخلي، بينما تتضمن (7) حالات يحملون شهادة محاسب عام، و (2) حالات يحملون شهادة محاسب إداري. كما تضمنت العينة (4) حالات يحملون شهادات مختلفة.

رابعاً: توزع العينة حسب المؤهل المهني:

تتوزع العينة حسب المؤهل المهني إلى ثلاث فئات رئيسية، كما في الجدول التالي:

المؤهل المهني

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
46.7	46.7	43.8	7	محاسب عام	Valid
60.0	13.3	12.5	2	مراقب داخلي	
73.3	13.3	12.5	2	محاسب إداري	
100.0	26.7	25.0	4	اختصاصات أخرى	
	100.0	93.8	15	Total	
		6.3	1	System	Missing
		100.0	16	Total	

نجد من الجدول أن العينة تتضمن حالتين يحملون شهادة مراقب داخلي، بينما تتضمن (7) حالات يحملون شهادة محاسب عام، و (2) حالات يحملون شهادة محاسب إداري. كما تضمنت العينة (4) حالات يحملون شهادات مختلفة

خامساً: توزع العينة حسب الجهة التي يعمل لديها المستجيب:

يبين الجدول التالي كيفية توزع العينة بحسب الجهة التي يعمل لديها المستجيب:

الجهة التي يعمل بها

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
26.7	26.7	25.0	4	شركة	Valid
46.7	20.0	18.8	3	مؤسسة	
80.0	33.3	31.3	5	جامعة	
100.0	20.0	18.8	3	خرى	
	100.0	93.8	15	Total	
		6.3	1	System	Missing
		100.0	16	Total	

نجد من الجدول أن العينة تتضمن (4) حالات يحملون يعملون في شركة، بينما تتضمن (5) حالات يعملون في الجامعة وهم أكثر نسبتين في المستجيبين.

: سادساً: توزع العينة حسب المسمى الوظيفي

يبين الجدول التالي كيفية توزع العينة بحسب المسمى الوظيفي:

المسمى الوظيفي

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	

مراجع	1	6.3	6.7	6.7	
مراجع أول	4	25.0	26.7	33.3	
أستاذ أكاديمي	5	31.3	33.3	66.7	
أخرى	5	31.3	33.3	100.0	
Total	15	93.8	100.0		
System	1	6.3			
Total	16	100.0			

نلاحظ من الجدول أن العينة تتضمن (4) حالات مراجع أول، وحالة واحدة منهم مراجع. بينما لدينا (5) حالات يعملون عل التتالي أساتذة أكاديميين واختصاصات أخرى.

1-3-3- الأسلوب والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للإجابة عن أسئلة الاستبانة، إذ يشير رقم (5)، إلى موافق جداً، والرقم (4) موافق، والرقم (3) موافق إلى حد ما، والرقم (2) لا أوافق، والرقم (1)لا أوافق مطلقاً.

وقد تم عد الرقمين (5 و4) مؤشراً على درجة عالية من الإيجابية, في حين أن الرقمين (2 و1) يعبران مؤشراً على عدم القبول، أما الرقم (3) يعبر عن درجة وسطى بينهما .

تم عرض البيانات ووصفها من خلال الجداول التكرارية التي تظهر التكرارات، والنسب المئوية، والوسط الحسابي والانحراف المعياري الموافقة للعينة المدروسة.

كما تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- اختبار (one sample t-test) من أجل دراسة الاختلاف بين متوسط عينة واحدة ومتوسط معروف مسبقاً، وهو من الاختبارات الإحصائية المعلمية، فبعد تطبيق الاختبار نأخذ قيمة المعنوية significance ونقارنها مع 0.05 فنجد

حالتين:

- إذا كانت sig > 5.05 فلا يوجد اختلاف معنوي بين المتوسطين.
- إذا كانت sig ≤ 0.05 فإن الاختلاف معنوي بين المتوسطين.

4-1-3- اختبار فرضيات الدراسة:

يمثل الجدول التالي مجموع الإحصاءات للفرضيتين الأولى والثانية وذلك حسب المتغيرات جميعها.

	عدد سنوات الخرة	التخصص	المؤهل الدراسي	المؤهل المهني	الجهة التي يعمل بها	المسمى الوظيفي	مجموع الاجابات عن الفرضية الاولى	مجموع الاجابات عن الفرضية الثانية
Valid	15	15	15	15	15	15	15	15
Missing	1	1	1	1	1	1	1	1
Mean	2.7333	1.8000	1.8000	2.2000	2.4667	2.9333	17.6000	49.1333
Std. E	30026.	.10690		.34087	.29059	.24817	.23503	.33618
Media	3.0000	2.0000	.24300	2.0000	3.0000	3.0000	17.0000	49.0000
Mode	4.00	2.00	2.0000	1.00	3.00	3.00(a)	17.00	48.00
Std. D	1.16292	.41404	1.00	1.32017	1.12546	.96115	.91026	1.30201
Varian	1.35238	.17143	.94112	1.74286	1.26667	.92381	.82857	1.69524
Skewn	344.-	-1.672	.88571	.438	-.078	-.409	1.626	
Std. E Skewn	580.	.580	1.044	.580	.580	.580	.580	.167
Kurtos	1.315-	.897	.580	-1.695	-1.328	-.746	2.359	.580
Std. E Kurtos	1.121	1.121	.496	1.121	1.121	1.121	1.121	-1.204
Range	3.00	1.00	1.121	3.00	3.00	3.00	3.00	1.121
Minim	1.00	1.00	3.00	1.00	1.00	1.00	17.00	4.00
Maxim	4.00	2.00	1.00	4.00	4.00	4.00	20.00	47.00
Sum	41.00	27.00	4.00	33.00	37.00	44.00	264.00	51.00
25	2.0000	27.00				2.0000	737.00	48.0000
50	3.0000				3.0000	3.0000	17.0000	49.0000
75	4.0000	2.0000			3.0000	4.0000	18.0000	50.0000

أولاً- الفرضية الأولى:

H0: لا يؤثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرارات

H1: يؤثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرارات.

والتي سندرس مدى تغير التأثير حسب المتغيرات التالية :

(التخصص, المؤهل الدراسي, الخبرة , المؤهل المهني, المسمى الوظيفي, الجهة التي يعمل بها.)

أولا:

H0:لا يؤثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرارات حسب متغير المسمى الوظيفي

H1: يؤثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرارات حسب متغير المسمى الوظيفي.

Contrast	المسمى الوظيفي			
	مراجع	مراجع أول	أستاذ أكاديمي	أخرى
1	1	2	3	4

		Contras	Valueof Contrast	Std. Error	t	df	Sig.(2-tailed)
TAB	Assume equal variances	1	492.500)	3.45425	142.578	11	.000
		1	492.500)	2.89770	169.962	10.500	.000

من الجدول التالي يتبين لنا أن مستوى الدلالة للفروق (0.00) وهي < من (0.05) وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي يؤثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرارات حسب متغير المسمى الوظيفي.

ثانياً:

H0:لا يؤثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرارات حسب متغير المؤهل المهني.

H1: يؤثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرارات حسب متغير المؤهل المهني.

Contrast	المؤهل المهني			
	محاسب عام	مراقب عام	محاسب إداري	اختصاصات أخرى
1	1	2	3	4

		Contrast	Value of Contrast	Std. Error	t	df	Sig. (2-tailed)
TAB	Assume equal variances	1	493.3571(a)	4.09800	120.390	11	.000
	Does not assume equal variances	1	493.3571(a)	5.20841	94.723	1.718	.000

من الجدول التالي يتبين لنا أن مستوى الدلالة للفروق (0.00) وهي < من (0.05) وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي يؤثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرارات حسب متغير المؤهل المهني.

ثالثاً:.

H0:لا يؤثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرارات حسب متغير المؤهل الدراسي.

H1: يؤثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرارات حسب متغير المؤهل الدراسي.

Contrast Coefficients

Contrast	المؤهل الدراسي			
	دكتوراه	ماجستير	جامعة	دبلوم
1	1	2	3	4

Contrast Tests

Sig. ((2-tailed	df	t	Std. Error	Value of Contrast	Contrast		
.000	11	90.326	5.48159	495.1286(a)	1	Assume equal variances	TAB
.000	2.321	263.856	1.87651	495.1286(a)	1	Does not assume equal variances	

a The sum of the contrast coefficients is not zero.

من الجدول التالي يتبين لنا أن مستوى الدلالة للفروق (0.00) وهي < من (0.05) وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي يؤثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرارات حسب متغير المؤهل الدراسي.

رابعاً:

H0:لا يؤثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرارات حسب متغير الخبرة.

H1: يؤثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرارات حسب متغير الخبرة.

Contrast Coefficients

Contrast		عدد سنوات الخبرة		
	أقل من 5	من 5إلى 10	من 11إلى 15	أكثر من 15
	1	2	3	4

Contrast Tests

Sig. (2-tailed)	df	t	Std. Error	Value of Contrast	Contrast		

.000	11	167.811	2.92233	490.4000(a)	1	Assume equal variances	TAB
.000	7.977	164.137	2.98775	490.4000(a)	1	Does not assume equal variances	

من الجدول التالي يتبين لنا أن مستوى الدلالة للفروق (0.00) وهي < من (0.05) وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي يؤثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرارات حسب متغير الخبرة .

B

خامساً:

H0:لا يؤثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرارات حسب متغير التخصص.

H1: يؤثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرارات حسب متغير التخصص.

One-Sample Statistics

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.33618	1.30201	49.1333	15	TAB
.10690	.41404	1.8000	15	التخصص

One-Sample Test

Test Value = 0						
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
Upper	Lower					
49.8544	48.4123	49.1333	.000	14	146.153	TAB
2.0293	1.5707	1.8000	.000	14	16.837	التخصص

من الجدول التالي يتبين لنا أن مستوى الدلالة للفروق (0.00) وهي < من (0.05) وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي يؤثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرارات حسب متغير التخصص.

سادساً:

H:لا يؤثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرارات حسب متغيرالجهة التي يعمل بها.

H1: يؤثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرارات حسب متغير الجهة التي يعمل بها.

Contrast Coefficients

Contrast	الجهة التي يعمل بها			
	شركة	مؤسسة	جامعة	أخرى
1	1	2	3	4

Contrast Tests

Sig. (2-tailed)	df	t	Std. Error	Value of Contrast	Contrast		
.000	11	127.408	3.86658	492.6333(a)	1	Assume equal variances	TAB
.000	6.735	141.616	3.47867	492.6333(a)	1	Does not assume equal variances	

a The sum of the contrast coefficients is not zero.

من الجدول التالي يتبين لنا أن مستوى الدلالة للفروق (0.00) وهي < من (0.05) وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي يؤثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرارات حسب متغير الجهة التي يعمل بها.

Multiple Comparisons

Dependent Variable: TAB
Dunnett C

95% Confidence Interval	Std. Error	Mean Difference (I-J)	الجهةالت (J)	الجهةالت (I)

شركة	مؤسسة	.8333	1.09291	-5.9370	7.6037
	جامعة	.9000	.88129	-3.0445	4.8445
	أخرى	-.5000	.86603	-5.4884	4.4884
مؤسسة	شركة	-.8333	1.09291	-7.6037	5.9370
	جامعة	.0667	1.06667	-6.3591	6.4924
	أخرى	-1.3333	1.05409	-8.6364	5.9697
جامعة	شركة	-.9000	.88129	-4.8445	3.0445
	مؤسسة	-.0667	1.06667	-6.4924	6.3591
	أخرى	-1.4000	.83267	-5.9335	3.1335
أخرى	شركة	.5000	.86603	-4.4884	5.4884
	مؤسسة	1.3333	1.05409	-5.9697	8.6364
	جامعة	1.4000	.83267	-3.1335	5.9335

		Lower Bound			Upper Bound

هذا الجدول يبين الفروق داخل المجموعات في العينة.

مما سبق نجد أنه يؤثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على الطلب عليها لخدمة متخذي القرارات وذلك وفقاً لجميع التخصصات التي تم ذكرها وقياسها

ثانياً: الفرضية الثانية:

H0: لا يؤثر تطبيق المراجعة المباشرة المستمرة على تخفيض التكاليف المراجعة.

H1: يؤثر تطبيق المراجعة المباشرة المستمرة على تخفيض التكاليف المراجعة.

	عدد سنوات الخرة	التخصص	المؤهل الدراسي	المؤهل المهني	الجهة التي يعمل بها	المسمى الوظيفي	tc
Valid	15	15	15	15	15	15	15
Missing	1	1	1	1	1	1	1
Mean	2.7333	1.8000	1.8000	2.2000	2.4667	2.9333	17.6000
Std. Error of M	.30026	.10690	.24300	.34087	.29059	.24817	.23503
Median	3.0000	2.0000	2.0000	2.0000	3.0000	3.0000	17.0000
Mode	4.00	2.00	1.00	1.00	3.00	3.00(a)	17.00
Std. Deviation	1.16292	.41404	.94112	1.32017	1.12546	.96115	.91026
Variance	1.35238	.17143	.88571	1.74286	1.26667	.92381	.82857
Skewness	-.344	-1.672	1.044	.438	-.078	-.409	1.626

.580	.580	.580	.580	.580	.580	.580	Std. Error of Skewness
2.359	-.746	-1.328	-1.695	.496	.897	-1.315	Kurtosis
1.121	1.121	1.121	1.121	1.121	1.121	1.121	Std. Error of K
3.00	3.00	3.00	3.00	3.00	1.00	3.00	Range
17.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	Minimum
20.00	4.00	4.00	4.00	4.00	2.00	4.00	Maximum
264.00	44.00	37.00	33.00	27.00	27.00	41.00	Sum
17.0000	2.0000	1.0000	1.0000	1.0000	2.0000	2.0000	Per
17.0000	3.0000	3.0000	2.0000	2.0000	2.0000	3.0000	50
18.0000	4.0000	3.0000	4.0000	2.0000	2.0000	4.0000	75

a Multiple modes exist. The smallest value is shown

الجدول التالي يبين المتوسط الحسابي و الانحراف وكل العمليات الاحصائية مع النسب المئو

الخبرة) (عدد سنوات

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
20.0	20.0	18.8	3	أقل5 من	Valid
40.0	20.0	18.8	3	من 5 الى 10	
66.7	26.7	25.0	4	من 11 الى 15	
100.0	33.3	31.3	5	أكثر15 من	
	100.0	93.8	15	Total	
		6.3	1	System	Missing
		100.0	16	Total	

نرى من الجدول النسب المئوية لكل مجموعة في هذا المتغير ومنه فإن (15 فأكثر) والتي كانت بنسبة 31.3% هي الأكبر وهذا يؤكد لنا تأثير تطبيق المراجعة المباشرة المستمرة على خفض لتكاليف المراجعة وذلك حسب متغير عدد سنوات الخبرة لصالح تلك الفئة .

((التخصص

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
20.0	20.0	18.8	3	محاسبة	Valid
100.0	80.0	75.0	12	مراجعة	
	100.0	93.8	15	Total	
		6.3	1	System	Missing
		100.0	16	Total	

نرى من الجدول النسب المئوية لكلا المجموعتين في هذا المتغير ومنه فإن اختصاص (مراجعة) والتي كانت بنسبة 75% هي الأكبر وهذا يؤكد لنا تأثير

تطبيق المراجعة المباشرة المستمرة على خفض التكاليف المراجعة وذلك حسب متغير عدد التخصص لصالح المراجعة .

((المؤهل الدراسي

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
46.7	46.7	43.8	7	دكتوراه	Valid
80.0	33.3	31.3	5	ماجستير	
93.3	13.3	12.5	2	جامعة	
100.0	6.7	6.3	1	دبلوم	
	100.0	93.8	15	Total	
		6.3	1	System	Missing
		100.0	16	Total	

نرى من الجدول النسب المئوية لكل مجموعة في هذا المتغير ومنه فإن (حملة شهادة الدكتوراه) والتي كانت بنسبة 43.8% هي الأكبر وهذا يؤكد لنا تأثير تطبيق المراجعة المباشرة المستمرة على خفض التكاليف المراجعة وذلك حسب متغير المؤهل الدراسي ثم تأتي حملة الماجستير وبعدها الجامعة وأخرها الدبلوم .

المؤهل المهني

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
46.7	46.7	43.8	7	محاسب عام	Valid
60.0	13.3	12.5	2	مراقب داخلي	
73.3	13.3	12.5	2	محاسب اداري	
100.0	26.7	25.0	4	اختصاصات أخرى	
	100.0	93.8	15	Total	
		6.3	1	System	Missing
		100.0	16	Total	

نرى من الجدول النسب المئوية لكل مجموعة في هذا المتغير ومنه فإن (فئة المحاسب العام) والتي كانت بنسبة 43.8% هي الأكبر وهذا يؤكد لنا تأثير تطبيق المراجعة المباشرة المستمرة على خفض التكاليف المراجعة وذلك حسب

متغير المؤهل المهني ثم تأتي اختصاصات أخرى بنسبة 25.0% وفي نفس النسبة (مراقب داخلي ومحاسب إداري).

الجهة التي يعمل بها

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
26.7	26.7	25.0	4	شركة	Valid
46.7	20.0	18.8	3	مؤسسة	
80.0	33.3	31.3	5	جامعة	
100.0	20.0	18.8	3	أخرى	
	100.0	93.8	15	Total	
		6.3	1	System	Missing
		100.0	16	Total	

نرى من الجدول النسب المئوية لكل مجموعة في هذا المتغير ومنه فإن من يعمل في الجامعة نسبتهم 31.3% هي الأكبر وهذا يؤكد لنا تأثير تطبيق المراجعة المباشرة المستمرة على خفض التكاليف المراجعة وذلك حسب متغير الجهة التي يعمل بها ثم تأتي الشركة بنسبة 25.0% وفي نفس النسبة (المؤسسة و أماكن أخرى).أما النسبة الكلية للفئة فهي (93.8) وهي تدل على نسبة عالية من تأثير التطبيق حسب هذا المتغير.

(المسمى الوظيفي)

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
6.7	6.7	6.3	1	مراجع	Valid
33.3	26.7	25.0	4	مراجع أول	
66.7	33.3	31.3	5	أستاذ أكاديمي	
100.0	33.3	31.3	5	أخرى	
	100.0	93.8	15	Total	
		6.3	1	System	Missing
		100.0	16	Total	

نرى من الجدول النسب المئوية لكل مجموعة في هذا المتغير ومنه فإن كلا المجموعتين (استاذ أكاديمي, ووظائف أخرى)حصلوا على نسبة متساوية

نسبتهم 31.3% هي الأكبر وتوزع البا قي على المراجع 6.3% والمراجع الأول 25.0% وهذا يؤكد لنا تأثير تطبيق المراجعة المباشرة المستمرة على خفض التكاليف المراجعة وذلك حسب متغير المسمى .

مجموع الإجابات عن الفرضية الثانية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
60.0	60.0	56.3	9	17.00	Valid
86.7	26.7	25.0	4	18.00	
93.3	6.7	6.3	1	19.00	
100.0	6.7	6.3	1	20.00	
	100.0	93.8	15	Total	
		6.3	1	System	Missing
		100.0	16	Total	

يبين الجدول التالي أن السؤال الأول قد حصل على **56.3%** وهي أعلى نسبة وبهذا تطبيق المراجعة المستمرة يؤدي لتخفيض التكلفة لأنه يمكّن المراجع من استخدام اختبار عينة كبيرة بطريقة أكثر كفاءة من استخدام أساليب المراجعة حول الحاسب,وفي المرتبة الثانية بنسبة **25.0%** لأنها تخفض الوقت الذي كان يستغرقه المراجع في الاختبار اليدوي للمعاملات و أرصدة الحسابات.

وبنفس النسبة للسؤالين الثالث و الرابع أي لأنها تخفض التكاليف المباشرة وتكاليف الوكالة.

وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تقول يؤثر تطبيق المراجعة المباشرة المستمرة على تخفيض التكاليف المراجعة بنسبة 75% حسب ما يبينه الجدول التالي :

Statistics

TC	المسمى الوظيفي	الجهة التي يعمل بها	المؤهل المهني	المؤهل الدراسي	التخصص	عدد سنوات الخبرة		
15	15	15	15	15	15	15	Valid	N
1	1	1	1	1	1	1	Missing	
17.6000	2.9333	2.4667	2.2000	1.8000	1.8000	2.7333	Mean	

Percentiles	25	2.0000	2.0000	1.0000	1.0000	1.0000	2.0000	17.0000
	50	3.0000	2.0000	2.0000	2.0000	3.0000	3.0000	17.0000
	75	4.0000	2.0000	4.0000	3.0000	3.0000	4.0000	18.0000

ثالثاً: نتائج الدراسة الميدانية:

1- من خلال دراستنا لاستجابات العينة للأسئلة المتعلقة بالفرضية الأولى، وجدنا بشكل عام أنه يؤثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على زيادة الطلب عليها من قبل متخذي القرارات من حيث أنها توصل معلومات مؤكدة وبعد فترة زمنية من البيانات وبوقت قصير حيث أنها تقوم بإجراءات الاختبارات الجوهرية ومدى الالتزام في وقت واحد وهذا ما يطلق عليه باختبارات ثنائية الهدف.

2- من خلال دراستنا لاستجابات العينة للأسئلة المتعلقة بالفرضية الثانية تبين لنا أن تطبيق المراجعة المباشرة المستمرة يؤدي إلى تخفيض تكاليف المراجعة من تكاليف مباشرة كتكاليف الانتقال والسفر والمقابلات الشخصية والتجميع اليدوي لأدلة المراجعة فهي تساعد المراجع على اختبار عينة كبيرة بطريقة أكثر كفاءة من استخدام أساليب المراجعة حول الحاسب وبوقت أقل, كما تساهم المراجعة المباشرة المستمرة على تخفيض تكاليف الوكالة وذلك مع وجود بعض القيود على ذلك وبما يحقق الرفاهية لجميع الأطراف.

مما سبق نتوصل إلى أنه بالنسبة للفرضية الأولى فأننا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل أي يؤثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على زيادة الطلب عليها لخدمة متخذي القرارات.

أما بالنسبة للفرضية الثانية فإننا نرفض الفرض العدم ونقبل القرض البديل أي يؤثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على تخفيض التكلفة

المبحث الرابع :

4-1- خلاصة البحث.

4-2- النتائج.

4-3- التوصيات.

1-4- خلاصة البحث:

لقد أثرت التطورات في تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير على مهنة المحاسبة والمراجعة, حيث أوجدت مجموعة جديدة من التحديات المفروضة على مهنة المراجعة, وبالتالي تم وصف مدخل المراجعة المباشرة المستمرة وتم عرض لأهم التقنيات و الأساليب المتعلقة بها والمراحل التي تمر بها والتي تختلف عن مراحل المراجعة التقليدية في بعض الخطوات, وذلك عن طريق تحليل الدراسات والأبحاث السابقة في هذا المجال .

لقد تم البحث في أهم التحديات المستجدة التي تواجه المراجعين في ظل بيئة التشغيل الالكتروني المتقدمة وأثر ذلك على زيادة الطلب عليها.

أيضاً تم دراسة أثر استخدام المراجعة المباشرة المستمرة على تخفيض تكاليف المراجعة بشكل عام حيث تم توزيع استبيانات عل عينة شملت كل من مكاتب المراجعة العاملة في دمشق والاكادميين من أعضاء الهيئة التدريسية إضافة إلى طلاب الدراسات المتخصصون في جامعة دمشق.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو أنه وبسبب المزايا الكبيرة التي تحملها المراجعة المباشرة المستمرة أدى ذلك إلى تزايد الطلب عليها من قبل الأطراف المهتمة بها. إضافة إلي ما يحققه تطبيق المراجعة المباشرة المستمرة من وفورات اقتصادية في تكاليف المراجعة تجعل من غير الممكن الاستمرار الاقتصادي للمراجعة التقليدية.

2-4- نتائج البحث:

1) تختلف اهتمامات مهنة المحاسبة والمراجعة في البيئة الالكترونية اختلافاً جوهرياً عنها في البيئة التقليدية.
2) إن مدخل المراجعة المستمرة يستوجب تغيرات جوهرية في نظم وبرامج التشغيل والأجهزة الالكترونية, وبيئة الرقابة, والسلوك الإداري, بالإضافة إلى سلوك المراجع, وكذلك طبيعة أدلة الإثبات وأنواع وإجراءات المراجعة وتوقيتها, علاوة على تخصيص المجهودان على أعمال المراجعة.

3) أن استخدام مدخل المراجعة المباشرة المستمرة يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية المنشورة من حيث توقيت الحصول على المعلومات, إضافة إلى تحقيق مزايا تنافسية كبيرة للمنشأة
4) جاءت المراجعة المباشرة المستمرة استجابة مهنية للآثار الحتمية لتكنولوجيا المعلومات على المحاسبة والمراجعة.
5) لتطبيق مدخل المراجعة المباشرة المستمرة الأثر الكبير على تخفيض تكاليف المراجعة بشكل عام حيث أن التكاليف المرتفعة كانت من أهم المشاكل التي يعاني منها العملاء.

3-4- التوصيات:

1) ضرورة أن تستمر البحوث المستقبلية بخصوص مدخل المراجعة المباشرة المستمرة لكي تتلاءم مع بيئة الأعمال المعاصرة.
2) تطوير إمكانيات المراجع العملية والعلمية بتكنولوجيا المعلومات المتطورة لتواكب التطورات في تكنولوجيا المعلومات من خلال دورات تدريبية لتأهيله لمراجعة نظم المعلومات المحاسبية المتقدمة وكذلك تدعيم وصقل معارفه للتعامل مع شبكة الانترنيت.

3) تعميق الثقافة بمفهوم المراجعة المباشرة المستمرة لدى الطلاب بكليات التجارة والاقتصاد لتدعيم الجانب العلمي والاكادمي المتعلق بهذا التخصص.
4) ضرورة التطبيق العملي لمفهوم المراجعة المباشرة المستمرة في المنشأة.

المراجع:

أ- الكتب:

1) د. هادي التميمي, **مدخل إلى التدقيق**, (الطبعة الثالثة؛ عمان: دار وائل للنشر,2006).
2) د. كمال مصطفى الدهراوي, د. محمد السيد سرايا, **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**, (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث, 2006).

3) د. محمد السيد سرايا, **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل: الإطار النظري- المعايير والقواعد**, (الطبعة الأولى؛ الإسكندرية: المكتب الاجتماعي الحديث, 2007).
4) د. يوسف محمد جربوع, **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**, (عمان: مؤسسة الوراق, 2007).
5) د. أحمد محمد نور, د.حسين أحمد عبيد, د. شحاتة السيد شحاتة, **مراجعة الحسابات**, (الإسكندرية: الدار الجامعية, 2007).
6) الفين أريتز, جيمس لويك, **المراجعة مدخل متكامل**, ترجمة د. محمد مجمد عبد القادر الديسطى, (الطبعة السابعة؛ الرياض: دار المريخ, 2000).
7) د.علي حاج بكري, **أصول المراجعة**, (حلب: منشورات جامعة حلب, 2004).
8) د. محمد سمير كامل, **أساسيات المراجعة في ظل بيئة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات**, (الإسكندرية: الدار الجامعية, 1999).
9) د. سمير أبو غابة, **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة في لأنظمة الالكترونية للمعلومات**, (دبي: دار القلم, 1988).
10) د. إدريس عبد السلام اشتيوى, **المراجعة معايير وإجراءات**, (الطبعة الأولى؛ ليبيا: دار الجماهيرية, 1990).
11) د. حسين القاضي، د. عصام قريط, د.حسين دحدوح، **"أصول المراجعة"**، (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2007).
12) جيري ويجانت, دونالدكيو, **المحاسبة المتوسطة**, ترجمة د. كمال الدين سعيد, (الرياض: دار المريخ, 1988).
13) د. علي يوسف, **"محاضرات في نظرية المحاسبة"**, 2007/2008.

ب- الرسائل الجامعية:

1) عبدو حمادة, "دور المراجعة الداخلية في رفع كفاءة المعلومات المحاسبية في بيئة الحاسوب", **رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة**, كلية التجارة, جامعة حلب,2002.
2) شادي إبراهيم جوهرة, "دور المراجعة المستمرة في تحسين جودة المعلومات المنشورة الالكترونياً لخدمة متخذي القرارات", **رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة**, كلية التجارة, جامعة الزقازيق, 2006.
3) د. عمر محمد سيدي," نموذج مقترح لقياس مستوى الجهد في تنفيذ عملية المراجعة لترشيد تكلفتها", **رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة**, كلية التجارة, جامعة عين شمس, 2005.

4) لينا أسعد, "دراسة تحليلية مقارنة لأوجه الشبه والاختلاف لكل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي"، **رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة،** كلية الاقتصاد، جامعة حلب،2003.

جـ الدوريات والمجلات والمقالات:

1) صادق حامد مصطفى, "مدخل المراجعة في ظل نظم التشغيل المباشر ذات الوقت الحقيقي", **مجلة البحوث التجارية**, كلية التجارة, جامعة الزقازيق, (العدد الثاني, 1996).
2) د. عبيد بن سعد المطيري, "التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة", **المجلة العلمية لكلية التجارة**, جامعة الأزهر, (العدد 28, 2003).
3) د. الكساندر كوجان, ايفرام سوديت, مايكلوس فاسرهيلاي, "المراجعة المباشرة المستمرة : التطور**", مجلة نظم المعلومات,** (كلية الإدارة, 2002).
4) د.محمد مصطفى احمد الجبالي, "الاتجاهات الحديثة في المراجعة في ظل المتغيرات التكنولوجية في نظم المعلومات المحاسبية", **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**, كلية التجارة, جامعة عين شمس, (العدد الأول, 2002).
5) د.أماني هاشم السيد حسن هاشم, "تفعيل دور المراجعة في مواجهة أخطار أمن نظم المعلومات لمحاسبية الالكترونية", **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**, كلية التجارة, جامعة عين شمس, (العدد الأول, 2005).
6) د. أحمد سباعي، د. خالد الخاطر، "العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مراجعة الحسابات- دراسة ميدانية تطبيقية على دولة قطر", **مجلة جامعة الملك عبد العزيز,** (مجلد 18، العدد 2).

d)The Internet Websites

1) http://www.infotechaccountant.com
2) http://www.c4arab.com

الملاحق:

الأخ المحترم /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

بين أيديكم استبيان لبحث بعنوان (**دور إستراتيجية تخفيض تكلفة المراجعة في الطلب على المراجعة المباشرة المستمرة**),

وبما أن آرائكم ستفيد وتساعد في إجراء البحث ونتائجه.

أرجو منكم التكرم بتعبئة الاستبيان والإجابة على جميع الأسئلة. بموضوعية وتسليمه في اقرب وقت, مؤكدة لكم بان جميع البيانات ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث كما أفيدكم بأنني على أتم الاستعداد لتزويدكم بنتائج الاستبيان عند طلبكم ذلك.

شاكرة لكم حسن تعاونكم واهتمامكم

إشراف الدكتور/علي يوسف

إعداد الطالبة/ رشا زيدان

تعليمات هامة:

1- ضع علامة (√) في الحقل الذي تراه مناسباً.

2- إذا أردت تزويدك بنتائج الاستبيان, آمل الشارة إلى ذلك عند إعادة الاستبيان.

الرجاء تعبئة هذا الجزء قبل البدء في الاستبيان:

البيانات الشخصية:

المؤهل الدراسي: دكتوراه ( ) ماجستير ( ) بكالوريوس ( ) دبلوم ( )

التخصص: محاسبة ( ) مراجعة ( )

الخبرة(سنة) : أكثر من 15( ) 11- 15( ) 5-10 ( ) اقل من5 ( )

المؤهل المهني: ( ) CIA ( )CPA CMA( ) CIS( )

المسمى الوظيفي: مراجع ( ) مراجع أول ( ) أستاذ جامعي ( ) أخرى.....

الجهة التي تعمل بها: شركة ( ) مؤسسة ( ) جامعة ( ) أخرى.....

أولا : الدافع لاعتماد المراجعة المباشرة المستمرة:

العبـــــــارات	أ وافق	أوافق جداً	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
1- اختفاء المسار التقليدي لعملية المراجعة وتواجد معظم أدلة الإثبات بشكل الكتروني.					
2- توصيل معلومات مؤكدة بعد فترة					

زمنية قصيرة من وقوعها ومراجعتها.					
3- مساعدة المنشاة على خلق مزايا تنافسية أفضل بتقديم معلومات مؤكدة آنيا.					
4- تخفيض وقت الإدارة للتلاعب في الأرباح وانعكاس ذلك على مصداقية وملائمة التقارير.					
5- تخفيض الوقت الذي يستغرقه المراجع تقليدياً في الفحص اليدوي للمعلومات وأرصدة الحسابات.					
6- القدر الكبير من البيانات التي تعالجها نظم المعلومات المحاسبية الآنية.					
7- تتسم أساليب المراجعة المستمرة بالإجراءات					

والاختبارات في آن واحد.					

ثانياً: ما هو تأثير العوامل التالية على دور تقرير المراجعة المستمرة في خدمة مصالح متخذي القرارات.

العبـــــــارات	أ وافق	أواف ق جداً	أوافق إلى حد ما	لا أواف ق	لا أوافق مطلقاً
1- تقدم تأكيد على مصداقية النظام المتبع وبالتالي إمكانية الاعتماد على المعلومات في اتخاذ قرارات رشيدة.					

2- التأكيد على عدالة تمثيل القوائم المالية للوضع المالي للمنشاة.					
3- التأكيد على سلامة الموقع الالكتروني للمنشاة وأمنه.					
4- صدور هذا التقرير بعد فترة زمنية قصيرة من وقوع الأحداث.					

ثالثاً: هل تطبيق مدخل المراجعة المستمرة يؤدي إلى تخفيض التكلفة لان:

العبـــــــارات	أ وافق	أوافق جداً	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
1- تمكن المراجع من استخدام اختبار عينة كبيرة بطريقة أكثر كفاءة من استخدام أساليب المراجعة حول الحاسب.					

2- تخفيض الوقت الذي كان يستغرقه المراجع في الاختبار اليدوي للمعاملات وأرصدة الحسابات.					
3- تخفيض التكاليف المباشرة مثل تكاليف الانتقال والسفر والمقابلات الشخصية...الخ.					
4- تخفي تكاليف الوكالة مع وجود بعض القيود على ذلك.					

انتهى